محضر الجلسة رقم 043

التاريخ: الثلاثاء 14 ذو القعدة 1443 هـ (14 يونيو 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين؛

ثم المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات ودقيقتين، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019-2020.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، ولاسيما الفقرة الأخيرة منه، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولاسيما المادة 352 منه، وبعد توصل مجلس المستشارين بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019-2020، وعلى إثر تقديم السيدة الرئيس الأول لهذا المجلس، عرضا حول أعمال المحاكم المالية في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان، بتاريخ 11 ماي 2022، وبناء على مداولات مكتب المجلس في اجتماعيه المنعقدين بتاريخ 16 و30 ماي 2022، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وفق الترتيب الذي أقرته ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 31 ماي 2022.

وطبقا لمبادئ التنسيق والتكامل مع مجلس النواب، سيتولى مجلس المستشارين مناقشة المحاور التي لها علاقة بمجالات اهتمامه وتركيبته الترابية والنقابية والمهنية، وهي كالتالي:

- القطاعات الإنتاجية؛
- قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي؛
- الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية.

وللإشارة، سيخصص لهذه الجلسة حيز زمني إجمالي قدره 180 دقيقة، موزعة بالتساوي بين الحكومة والمجلس، وذلك بحصة 90 دقيقة لكل منهما.

وبناء عليه، سنمر مباشرة إلى المناقشة والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين في إطار مناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية 2019-2020، وهي مناسبة نعبر فيها عن تقديرنا لعمل المجلس، منوهين بالتعاون الوثيق بين المؤسسة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات، الذي منحه الدستور صلاحيات تعزيز الرقابة البعدية في أفق إقرار الحكامة بمختلف مناحي التدبير العمومي، تعزيزا لدولة الحق والقانون حتى نتمكن جميعا من معالجة النقائص والاختلالات التي تؤثر سلبا على فعالية ومردودية التدبير العمومي، وتمس بعنصر الحكامة الجيدة وتقوض مساعي تعزيز التراكمات الإيجابية على مستوى المؤشرات الرقمية، والتي نعي بعمق آثارها الاجتماعية ووقعها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

وإذ نشيد في هذا الصدد بالتوصيات والمضامين التي تناولها التقرير السنوي برسم سنتي 2019 و2020، نؤكد أن هذا التقرير جاء بمقاربة جديدة تعكس بقوة مدى إدراك المجلس الأعلى للحسابات لمتطلبات ورهانات المرحلة، وخصوصا وأنه استهدف المجالات ذات الأولوية فيما يخص تأثيرها على حياة المواطنين وأثرها الإيجابي على الاستثمار وخلق الثروة وفرص الشغل.

وتعزيزا لما سبق، نعتبر أن تركيز المجلس الأعلى للحسابات على الرفع من أثر المحاكم المالية على حياة المواطنين يندرج في إطار الإنصات لنبض المجتمع ومستلزمات التفاعل الإيجابي مع إشاراته، من أجل إعادة الأمل والثقة والاطمئنان له وحفظ كرامة المغاربة، ويساهم في تثبيت قيم ومبادئ الشفافية، بحيث أن تضمين الملاحظات التي تم إبداؤها من طرف قضاته إثر قيامهم بمهامهم الرقابية معززة بالأجوبة الكتابية التي تم التوصل بها، في إطار مساءلة الأطراف المعنية بشأن تدبير الشأن العمومي، والذي يبقى أمراً ضرورياً للمرحلة، جازمين بأن التفاعل الإيجابي مع هذا المعطى المحدد وانخراطه في هذا التوجه هو الذي سيعكس - لا محالة - طموح الارتقاء بوظيفة تقاريره بطريقة هادفة وأكثر شمولية، ويساهم في إشاعة ثقافة حسن التدبير.

إننا نقدر عاليا المنهجية الجديدة التي تدبر بها هذه المؤسسة الدستورية منذ أن حظيت السيدة زينب بثقة جلالة الملك بتعيينها في هذا المنصب، طالبين من الله عز وجل أن يوفقها ويعينها على هته المهمة الثقيلة، مبرزين أن الاختلالات والتلاعبات المرتبطة بتدبير المال العام ليست في مجملها تدخل في إطار نية مبيتة للمدبرين العموميين من أجل هدر المال العام، بل هي مرتبطة في جانب كبير منه في تأخر تنفيذ المشاريع بسبب صعوبات قانونية أو غياب آليات للتنسيق والتقييم، وعدم وفاء الأطراف بالتزاماتهم التعاقدية وضعف الكفاءة وغياب التكوين والنجاعة لديهم، مما يطرح بإلحاح دعم وتطوير قدرات مختلف المدبرين العموميين للرفع من حكامة التدبير العمومي ومن نجاعة أدائه.

السيد الرئيس المحترم،

نتأسف كثيرا لحملات الاستهداف البئيسة والرخيصة التي تسعى إلى شيطنة تقارير المجلس الأعلى للحسابات، مما يمس تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة كل أشكال الفساد وكذا تخليق الحياة العامة من خلال خطاب سياسوي بئيس، دام لسنوات تراقصت عليه أطراف تتحين دائما الفرص لتبخيس عمل المؤسسات.

هذا الوضع أدى إلى استقالة المسؤولين عن أداء وظائفهم وعزوفهم عن تقديم ترشيحاتهم لشغل مناصب المسؤولية والمناصب العليا، مما جعلهم يبتعدون عن تحمل المسؤوليات، ما يجعل الإدارة بطيئة ولا تؤدي المطلوب منها، بل وتساهم بشكل أو بآخر في تعطيل المسار التنموي لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن مسعى انخراط المجلس الأعلى للحسابات في المخطط الاستراتيجي للمحاكم المالية برسم الفترة الممتدة 2022-2026، والذي سيعطي قيمة مضافة نوعية لعملها، سواء تعلق الأمر بمجالات البرمجة، وإعداد التقارير أو جودة التوصيات وتتبعها أو بإرساء سياسة عقابية ملائمة وتأهيل الموارد البشرية.

وإذ نسجل من جديد بكل إيجابية المجهود المقدر للمجلس الأعلى للحسابات في أوراش إصلاح المالية العمومية عبر اتفاقية عمل مع وزارة الاقتصاد والمالية، فإننا نؤكد أن ذلك ينسجم مع البرنامج الحكومي الجديد ومع التوجه الحكومي الرامي إلى إقرار الحكامة المؤسساتية عبر ضمان الالتقائية والتشديد على إقرار النجاعة في التدبير.

وانسجاما مع الأدوار التي يضطلع بها مجلس المستشارين وتركيبته، وإعمالا لمبدأ التكامل مع مجلس النواب، سنكتفي بمناقشة محاور بعض القطاعات الإنتاجية وقطاعات الصحة والحماية الاجتماعية والحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية، مثمنين مبادرات التنسيق المستمر بين المجلسين والتي غابت علينا لمدة سنوات أثرت بشكل مباشر على أداء مؤسساتنا الدستورية.

أولا، محور القطاعات الإنتاجية:

متأكدون أن الحكومة تجعل ضمن أولوياتها تنزيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في أقرب الآجال لتدارك النقائص المسجلة في هذا الباب، ضمن هذا المنطلق نؤكد على أن فريقنا سيناقشها بكل موضوعية، علما أننا نقر بأننا ساهمنا من مواقع مختلفة في تدبيرها.

1- على مستوى سلسلة الدواجن:

لقد سبق لفريقنا في مناسبات عدة أن نبه إلى الإشكالات الكبيرة التي يعاني منها القطاع الفلاحي على العموم وسلسلة الدواجن على الخصوص في الشق المتعلق بتجنب المضاربات وتعدد الوسطاء، وكذا تسريع وثيرة التحول الرقمي لمجال التسويق بهدف إدماج المنتجين الصغار والمتوسطين في دورة التسويق، من أجل تحسين مدخولهم، مما يستلزم في نظرنا التعجيل بإصلاح فضاءات التسويق في عموم التراب الوطني.

في هذا الإطار، نبرز بأنه لا يمكن إنجاح هذا القطاع إلا بانخراط الجماعات الترابية في هذا الورش تحت إشراف وزارة الداخلية.

وفي إطار تيسير مهام المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لبلوغ النتائج المتوخاة منه، نود في هذا الباب تقديم اقتراحات لتدعيم أدواره وهي:

- ✓ وضع رهن إشارة المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الموارد المالية والبشرية للاضطلاع بالاختصاصات الموكولة إليه؛
- ✓ تشجيع دمج وحدات تربية الدواجن غير القانونية في القطاع المهيكل من خلال تقديم ملفات طلباتهم على المنصة الرقمية للبرنامج الوطني فرصة، مما سيمكنهم الاستفادة من المواكبة والتوجيه والتكوين والولوج لمصادر التمويل؛
- ✓ العمل على تدقيق تدخلات مصالح الولاية والمكتب الجماعي لحفظ الصحة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية على مستوى الاختصاصات المخولة لهم بحكم القانون لحماية المستهلك.

على مستوى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:

بالنظر إلى أهمية الملاحظات التي تضمنها التقرير على هذه المؤسسة، فإننا نؤكد على ضرورة تقوية أدوارها من خلال الإسراع في تنزيل توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات لمواجهة التحديات التي تعرفها وعلى رأسها:

- ✓ تحسين كفاءة وآليات الوساطة لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من خلال تعزيز نظم الوساطة في سوق الشغل؛
- ✓ إغناء برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور من خلال تقديم وتعديل برامج النهوض بالتشغيل؛

- ✓ تحسين آليات التشغيل الذاتي وتطوير البعد الاستشرافي للحاجيات من المهن والكفاءات؛
- ✓ إحداث فروع للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في العالم القروي.

ثانيا، محور قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي:

بالرغم من المجهود الإرادي والمقدر للحكومة لمعالجة الإشكاليات التي تعوق تطور محور قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي، والذي حملته الحكومة على عاتقها وتضمنه برنامجها الحكومي، إلا أن التقييم الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات لأدائه يبقى موضوعيا ومثيرا للقلق، مما يستدعي من الحكومة الإسراع في معالجة هذه الاختلالات التي نعتبرها في جوهرها تنم عن إشكال حقيقي على مستوى حكامة المنظومة الصحية وفي مجالات تدبير بعض المراكز الاستشفائية والتغطية الصحية الأساسية.

إننا في فريق التجمع الوطني نؤكد على ضرورة تعبئة كل الوسائل المتاحة من ميزانيات ووسائل مادية وبشرية لوضع محور قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية على سكة الإصلاح والتأهيل والدعم والمواكبة ليوفر خدمات صحية واجتماعية، تروق طموح الساكنة عبر الرفع من الإمكانيات الموضوعة رهن إشارة القطاع والارتقاء ببنية الاستقبال وتوفير الموارد البشرية الضرورية.

ومن الاقتراحات التي نقدمها كفريق لمعالجة الإشكاليات التي تثقل كاهل هذا القطاع نقترح ما يلي:

- ✓ مراجعة وضع الطبيب وفقا لكفاءاته وتضحياته، لأن طبيعة مهمته وساعات عمله وظروف اشتغاله لا يمكن تسويتها بالوظيفة العمومية، وسنحرص على رفع أجرته وحمايته الاجتماعية وتحسين شروط تعويضه عن الحراسة والمداومة؛
- ✓ وضع حد للتعيينات طويلة الأمد للأخصائيين المتعاقدين التي تنتهي أحيانا بترك الخدمة العمومية أو الهجرة إلى الخارج، ومن ثم تكبيد بلادنا خسارة فادحة، وذلك من خلال اعتماد نظام للتناوب يُنظَّم على المستوى الجهوي، وتحفيز الأطر الطبية في المستشفيات الجهوية المتخصصة على الخدمة في مناطق نائية، وفقا لوثيرة محددة مسبقا؛
- ✓ تأهيل المراكز الصحية الأولية التي سيساعد تنظيمها لتحتضن طب الأسرة، حيث يبلغ عددها اليوم 2112 مركزا، تتباين معدلات تغطية كل منها حسب المناطق، وتتراوح بين 5000 و20.000 نسمة لكل مركز، لذا يجب تركيز الجهود على تحسين تهيئة وتجهيز وإدارة المراكز الحالية، مع تطوير خدمات الرعاية الصحية المنزلية والطب عن بعد؛
- ✓ مضاعفة القدرات الاستيعابية لتجاوز عتبة سريرين لكل 1000 مواطن على مدى السنوات الخمس القادمة؛
- ✓ جعل المستشفى بنية مستقلة من حيث تدبيرها، جذابة لكافة المغاربة، ملزمة باحترام دفتر تحملات محدد الأهداف، ومطالبة بتقديم تقارير إلى التمثيلية الجهوية لوزارة الصحة، كما ينبغي مراجعة تعريفات الخدمات في المستشفى بناء على سعر التكلفة، بعدما ظلت جامدة منذ 15 سنة؛
- ✓ إحداث شبكات مستشفيات متخصصة على مستوى الجهات بدلا من المستشفيات الحالية متعددة التخصصات؛
- ✓ النهوض بخدمات الاستقبال والحراسة والنظافة والأمن والارتقاء بجودة هذه الخدمات الملحقة ووضع حد لكثير من الانتهاكات المرتبطة بها؛
- ✓ الاستثمار في الاستشارة عن بعد، والخبرة عن بعد والمراقبة عن بعد والمساعدة الطبية عن بعد، من أجل تمكين مهنيي الصحة من التدخل أو استشارة زملائهم أو مراقبة وضعية المرضى عن بعد؛
- ✓ رفع عدد العاملين في القطاع شبه الطبي، خاصة القابلات المؤهلات، لضمان ولوج أفضل للنساء الحوامل إلى رعاية صحية منتظمة؛
- ✓ تطوير الطب المجتمعي وخدمات الرعاية الصحية في البيوت وتخفيف الاكتظاظ في أقسام طب النساء والتوليد بفضل إعادة تنظيم القطاع وتوفير الأدوية المدعمة، عوامل حاسمة لتقديم رعاية أفضل للنساء والمواليد الجدد؛
- ✓ اعتماد نظام طبيب الأسرة لتجويد الخدمات وتدبير أمثل للموارد البشرية وتخفيف الازدحام في المستشفيات من أجل التركيز على الحالات المستعجلة، وذلك من خلال جعل طبيب الأسرة مسؤولا عن توجيه المرضى، عند الاقتضاء، نحو البنيات القادرة على توفير علاج غير متاح في مركز القرب، مع جعل مهمة حجز مختلف المواعيد موكلة إلى مركز القرب، من أجل تقليص زمن الانتظار ومحاربة مظاهر الزبونية والمحسوبية؛
- ✓ تفعيل المراقبة الطبية المجانية لجميع النساء الحوامل، مع إجراء فحوصات أمراض النساء عند الأشهر 3 و6 و9 من الحمل، وتخصيص منحة للحوامل مع ضرورة توفير اللقاحات الموصى بها عند الولادة للأطفال؛
- ✓ تحسين المعيش اليومي للمغاربة عبر الحد من إنفاقهم المباشر على الخدمات الصحية، والذي يكبح ولوجهم إلى العلاج، وذلك عبر تمكينهم من بطاقة "رعاية" الطبية من أجل خفض إنفاقهم المباشر على الخدمات الصحية وإتاحة تتبع فعال وشخصي لحالتهم على امتداد سلسلة الرعاية الصحية، عبر التكفل المباشر بجزء هام من

مصاريف الرعاية الصحية.

مقتضيات تضمنها برنامجنا ونسعى جاهدين من كل المواقع إلى تنزيله، معتبرين أنها أهم المداخل الأساسية لوضع قطاع الصحة على السكة السليمة.

بالنسبة لمحور الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية:

إننا نعتبر الخلاصات التي تناولها عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية، موضوعية بالنظر إلى النقائص والاختلالات القبلية والبعدية لتنفيذ المشاريع العمومية المحلية التي تؤثر سلبا على تنافسيتها ومردوديتها، مما يجعلنا ننبه إلى الإسراع في وضع حد لهذا الوضع المؤلم الذي أثر على وضعية المرفق العمومي.

فمن جهة، الخصاص موجود على مستوى دراسات الجدوى لبعض المشاريع العمومية المحلية المبرمجة، والذي يضرب في الصميم الفعل الاستثماري على المستوى الترابي، الشيء الذي يؤثر سلبا على ارتفاع معدلات البطالة والنهوض بالإمكانيات الاقتصادية للجهات.

ومن جهة أخرى، افتقار هذه المنظومة للأطر المواكبة والكفاءات التي تتبنى هذه الحكامة وتساهم في إيقاف المزيد من الهدر.

لذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ندعو إلى الإسراع بمراجعة فورية للمرسوم المنظم لإبرام الصفقات العمومية عبر، إعداد التأطير القانوني القبلي لمرحلة إنجاز المشاريع لجميع صفقات المشروع المزمع انجازه من عقود أعمال الهندسة المعمارية وعقود الدراسات التقنية وعقود المراقبة التقنية وعقود التجارب التقنية وعقود صفقات الأشغال ذات الصلة، مع إلزامية تقديم هذه الوثائق للمحاسب العمومي بمناسبة التأشير عليها مرفقة بالوثائق التالية:

- توفر صاحب المشروع على وعاء عقاري في وضعية قانونية سليمة؛
- دراسات تقنية وبرمجة مالية ودراسة الجدوى مستوفية لجميع الشروط والضمانات القانونية.
- تضمين مقتضيات المرسوم المنظم لإبرام الصفقات العمومية لإلزامية تنزيل المراقبة الداخلية لتقييم مخاطر تدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية من طرف صاحب المشروع، على اعتبار انعكاساتها الإيجابية في توفير شروط ومقومات نجاح ونجاعة هذه المشاريع، مع ضرورة إشراف الخزينة العامة للمملكة على تقديم المواكبة والتأطير اللازمين لفائدة المدبرين العموميين والموارد البشرية العاملة في مجالات تدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية من خلال تنظيم دورات تكوينية.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا مبادرة الحكومة في إشراك البرلمان لاقتراح تعديلات لتجويد المرسوم المنظم لإبرام الصفقات العمومية، حيث عمل فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى جانب مكونات الأغلبية، على تقديم مقترحات مهمة تعالج عددا من الإشكاليات التي تهم التأطير القانوني والعملياتي لمنظومة الصفقات العمومية، مشيدين بهذه المبادرة التاريخية التي تعد الأولى من نوعها في تاريخ الحكومات المتعاقبة.

وفي الختام، نؤكد على أهمية هذه الجلسة الدستورية، مقرين بضرورة تنزيل توصيات وملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنتي 2019 و2020، باعتبارها رهانات وتحديات مستعجلة لا تقبل الانتظارية، بهدف تحصين مكتسبات بلادنا، والاستجابة للمطالب الملحة والمتزايدة للمغاربة وتحقيق العدالة المجالية بمفهومها الشامل.

ولنا كامل الثقة في قدرة الفريق الحكومي للسيد رئيس الحكومة على تخطي كل هذه الملاحظات ومعالجة كل التحديات المضمنة في أفق تحصين المكتسبات وتعزيزها وإقرار حكامة تدبيرية افتقدناها لسنوات.

وشكرا الكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، في إطار التفاعل مع مضامين العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة حول أعمال المحاكم المالية، على ضوء تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2019 و2020، في الجلسة العامة المشتركة لمجلسي البرلمان بتاريخ 11 ماي 2022.

ونعتبر المناقشة اليوم فرصة لتفعيل مقتضيات الوثيقة الدستورية، وآلية أساسية لتفعيل مبدأ المساءلة البرلمانية والإسهام في تعميق النقاش العمومي حول مختلف إشكاليات التدبير والبرمجة والتنزيل لمختلف السياسات العمومية، وليس فقط التقييم بل موعد اليوم هو فرصة لتقديم الاقتراحات والبدائل الممكنة لضمان حكامة الإنفاق العمومي وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

اسمحي لي في البداية باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أن نثمن الدور الهام والأصيل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات، على مستوى مهمة

الرقابة العليا على المالية العمومية وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وعلى نجاعة تدخلات المجالس الجهوية للحسابات المنوط بها دستوريا مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها، وما للمحاكم المالية من صلاحيات في معاقبة كل إخلال بالقواعد السارية على عمليات مداخيل ومصاريف الأجهزة العمومية، ونشيد بالمقاربة التشاركية التي أطلقها المجلس بمناسبة اعتماد استراتيجيته المتعددة السنوات (2022 - 2026) والتي تركز على مقاربة النتائج والأثر على حياة المواطن، بما يعني حسن الاستجابة لانشغالات وانتظارات المؤسسة التشريعية ومختلف الفاعلين والمواطنين.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

وإذ نسجل عدم كفاية الزمن المخصص لمناقشة عرضكم وتقريركم المنجز خلال الفقرة 2019 -2020 والذي يشمل ما مجموعه 665 مهمة رقابية، منها 558 مهمة منجزة من طرف المجالس الجهوية للحسابات، والموزع وفق مقاربة قطاعية وموضوعاتية، فإننا سنتولى في فريق الأصالة والمعاصرة مناقشة المحاور المخصصة لمجلس المستشارين بما يضمن حسن تطبيق مبدأ التناسق والتكامل مع مجلس النواب، والتي تخص:

1- القطاعات الإنتاجية؛
2- قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي؛
3- الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية.

ففي مستوى القطاعات الإنتاجية، فقد همت المهام الرقابية للمجلس دراسة وتقييم سلسلة الدواجن ومخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"، والمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وهي قطاعات وموضوعات لا شك أن لها أثر على المعيش اليومي للمواطن، وهي مناسبة لدعوة القطاعات الحكومية المعنية بتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، بما يضمن نجاعة وحسن تدبير هذه البرامج والمشاريع القطاعية.

كما نعتبر التقرير في الجانب المرتبط منه بالقطاعات الإنتاجية فرصة لمناقشة خلاصات مهمة تقييم مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"، والذي انطلق منذ 2008 إلى غاية سنة 2020.

وفي نفس السياق نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة المهمة الموضوعاتية لتقييم المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس، وهي المهمة التي سلطت الضوء على العديد من الإكراهات المؤسساتية والقانونية والبنيوية التي تحد من فعالية المنظومة الوطنية للبنية التحتية والجودة والهيئات والمؤسسات التي تدخل في إطارها، حيث سجل التقرير أن المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، لم يجتمع سوى مرتين منذ 15 يوليوز 2013، مما يثير المسؤولية السياسية للحكومات السابقة، التي اعتبرت وخلاصات التقرير خير دليل أن موضوع الجودة ليس مسألة أولوية.

كما قام المجلس الأعلى للحسابات بمهمة مراقبة تسيير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، المحدثة منذ سنة 2000، والتي توجد تحت وصاية الوزارة المكلفة بالتشغيل، وقد أفرزت هذه المهمة ملاحظات تتقاطع مع مجموعها في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، بل إن الكثير من الملاحظات تعكس فقط أزمة التشغيل في المغرب وهي أزمة ضاعفتها السياسات الحكومية خلال العشر سنوات السابقة، والتي جعلت الوكالة غير متموقعة كمرفق عمومي للتشغيل، حيث لا يتجاوز عدد المسجلين في الوكالة سنويا فقط 14% في المتوسط، مع محدودية البرامج التي تطلقها الوكالة على مستوى مواكبة حاملي المشاريع من أجل خلق المقاولات.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

يغطي التقرير في مجال الصحة والعمل الاجتماعي، مختلف المهام التي تتعلق بوضعية التغطية الصحية الأساسية وبحكامة ودعم بعض مجالات المنظومة الصحية وتدبير مراكز استشفائية والقطب الاجتماعي، وكذا الإعانات الممنوحة للجمعيات من طرف القطاعات الوزارية، وإذ نثمن الخلاصات التي وصلت إليها مختلف المهام الرقابية، ونعتبر أن ما كشفت عنه جائحة "كوفيد-19" يزكي بالملموس العجز الحاصل في تدبير قطاع الصحة والعمل الاجتماعي بالمغرب، ويثير المسؤولية السياسية كذلك للحكومات المتعاقبة.

حيث أكد التقرير في إطار المهمة الرقابية للمجلس لمختلف مكونات التغطية الصحية الأساسية المحدثة بموجب القانون رقم 65.00، والتي شملت تقييم مستوى تغطية الساكنة، والنفقات والموارد، ودراسة التوازن المالي، وإطار الحكامة للخدمات التي تضمنها المنظومة، وهو تقييم من وجهة نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة جاء في وقت المناسب، خاصة بالتزامن مع إطلاق جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله للورش الاستراتيجي للحماية الاجتماعية.

وانطلاقا من خلاصات التقرير نسجل أن ثلث سكان المغرب (31.2%) لا يزالون خارج نطاق التغطية الصحية الأساسية، مع عدم استقرار في الموارد المخصصة لنظام المساعدة الطبية، مقابل تصاعد مستمر لنفقات التغطية الصحية الأساسية (من 1.72 مليار درهم سنة 2015 إلى 2.4 مليار درهم سنة 2019)، ناهيك عن مشاكل مرتبطة بغياب إطار عام لحكامة نظام التغطية الصحية الأساسية، وانطلاقا من هذه الخلاصات وفي أفق تعميم نظام التامين الإجباري الأساسي عن المرض، نثمن المجهود الحكومي الجبار في علاقة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نثمن الجهود التي تقوم بها المحاكم المالية على المستوى الجهوي، كما نعبر عن الاعتزاز بالكفاءات

نساء ورجال المجالس الجهوية للحسابات، وهي مجهودات نتجت عنها خلال الفترة 2019 – 2020 أزيد من 558 مهمة رقابية، تغطي مجال الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية.

وفي سياق تدخل فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، في مجال الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع، وعلى مستوى مهمة الرقابة الخاصة بتدبير النفقات المنزلية والنفايات المماثلة لها الذي أطلق سنة 2008 ويغطي الفترة 2008 - 2022، فقد سجل قضاة المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات تتمثل في أن غالبية الأهداف المسطرة في البرنامج عرفت تفاوتا كبيرا في الإنجاز، حيث لم تتجاوز نسبة إنجاز مراكز طمر وتثمين النفايات 43% سنة 2020، كما سجل التقرير ملاحظات على مستوى إجمالي النفقات المنجزة إلى غاية سنة 2020 والذي لم يتجاوز 53% من الغلاف المالي الإجمالي الذي تم رصده، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بالحكامة، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نذهب إلى التأكيد على التوصيات المقدمة للمتدخلين في تنفيذ البرامج والتي تتطلب من الحكومة الحالية مراجعة المقاربة والنموذج الاقتصادي في البرامج المقبلة.

وفي نفس السياق، فقد اهتم تقرير المجلس الأعلى للحسابات بتقييم البرنامج الوطني المندمج لتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب في الوسط القروي والذي انطلق سنة 1995، وهو التقييم الذي شمل 917 جماعة من أصل 1282 جماعة قروية (أي ما يمثل 72%)، والذي وقف عند الجوانب الإيجابية لتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب، سواء على مستوى تغطية عجز الجماعات القروية أو قرب الجمعيات من الساكنة أو خلق فرص شغل جديدة بالوسط القروي.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، وإذ ننوه بالمجهود المبذول من طرفكم وعبركم كل قاضيات وقضاة وأطر المجلس، المؤتمنين على تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، وحسن نجاعة تدخل المحاكم المالية بما يكرس الارتقاء بأدائها والرفع من أثر أعمالها، فإننا بالمقابل نثير انتباهكم إلى العديد من الملاحظات التي تحد من الوصول إلى المبتغى الدستوري لعمل المجلس:

1- جزء كبير من أعمال الرقابة التي يطلقها المجلس لا تستجيب لانشغالات وانتظارات الأطراف المعنية والفاعلين الاقتصاديين والرأي العام والمواطنين، بما يثير عدة أسئلة من قبيل الاستقلالية والموضوعية والحياد؛
2- مقاربة التقارير وأعمال المجلس، تنحصر في الكشف عن الاختلالات المالية والتدبيرية، ولا تغوص في تقييم مستويات تنزيل البرامج والسياسات العمومية وأثرها على المستوى المعيشي للمواطن، وعلى الاستثمار وخلق الثروة وفرص الشغل؛
3- إشكالية تفعيل مخرجات وتوصيات المحاكم المالية، وضعف قدرتها على التأثير على التدبير العمومي وعلى حياة المواطنين، مع غياب تقارير على مستوى تتبع الاستجابة القطاعية للتوصيات.

وشكرا على حسن انتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمساهمة في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر، وهي مناسبة نستحضر من خلالها الإرهاصات الأولى لانبثاق هذه المؤسسة منذ إحداث اللجنة الوطنية للحسابات منذ سنة 1960، ومرورا بالمذكرة التاريخية لحزب الاستقلال المرفوعة إلى الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه سنة 1961، وبمختلف المحطات والأحداث والمواقف العظيمة التي مر منها مسار دسترة هذه المؤسسة، ولا تفوتني هذه المناسبة من دون أن أثمن العمل الجاد الذي يضطلع به المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في الكشف عن المشاكل التي تعرفها منظومة التدبير المالي العمومي.

ونظرا لتعدد المجالات التي أبدى فيها المجلس ملاحظاته سنكتفي في مداخلتنا بالمناقشة في

بعض القطاعات التي تم الاتفاق بشأنها بين مكونات مجلسي النواب والمستشارين، وذلك من أجل تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول إشكالية التدبير العمومي.

ولعل أولى هذه القضايا، السيد الرئيس، ما يتعلق بالملاحظات المقدمة بخصوص قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، وعلى الخصوص واقع التغطية الصحية الأساسية خلال الفترة ما بين 2006 و2019، والتي تكشف عن أرقام صادمة، ذلك أن ثلث السكان لازالوا خارج نطاقها، خصوصا بالنسبة للعاملين غير الأجراء، إضافة إلى الارتفاع المستمر لنفقات التغطية الصحية الأساسية، سواء بالنسبة لنظام المساعدة الطبية أو بالنسبة لنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض.

وفي هذا الصدد، فإن الفريق الاستقلالي ينبه إلى ضرورة إيجاد الحلول لإقرار التوازن المالي وضمان دمقرطة نظام التغطية الصحية الأساسية، فإذا كان صندوق الضمان الاجتماعي يتوفر على مؤشرات مقبولة على المدى المتوسط، فإن "الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي" سجل

أول نتيجة سلبية سنة 2019، ليتلوها بعد ذلك عجز عام ابتداء من سنة 2017، إذ يلاحظ أن الاشتراكات والمساهمات لم تعد تغطي نفقات الخدمات الطبية ونفقات الاستغلال والاحتياطات التقنية.

إن هذا الوضع يدفعنا في الفريق الاستقلالي إلى دق ناقوس الخطر بخصوص هذا النظام والإسراع بوضع نظام ملائم خاص بحكامة منظومة التغطية الصحية الأساسية في شموليتها وإحداث هيئة ضبط مستقلة تتمتع بالصلاحيات والوسائل اللازمة، كما ذهب إلى ذلك التقرير، ولعل التوجه القوي للحكومة للنهوض بالعرض الصحي خلال هذه السنة، سواء عبر تعزيز البنيات التحتية الاستشفائية، إحداث مستشفيات جامعية بالرباط والعيون وأكادير، 600 مليون درهم لتأهيل 1500 مؤسسة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمستوصفات 30 مركز استشفائي، ليعبروا بحق عن إرادة الحكومة لتجاوز التركة الثقيلة من التدبير والتي عرى التقرير عن جزء منها.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثاني من هذه المداخلة بالحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية، ولعل القضية الأولى تتعلق بالمشروع الجهوية المتقدمة، ذلك أن الملاحظات التي يقدمها التقرير بهذا الخصوص تم استباقها في البرنامج الحكومي الحالي، مما يؤكد الإدراك العميق لهذه الحكومة ووزارة الداخلية بأهمية استكمال تنزيل الجهوية المتقدمة بأهدافها التنموية.

ولا أدل على ذلك من تخصيص القانون المالي لسنة 2022 لغلاف مالي بقيمة 10 ملايير درهم لتمويل ميزانية الجهات، وهو ما من شأنه أن يسهم في تأهيل المجالس الجهوية لرفع التحديات التنموية الكبرى، لكن تحقيق هذا في تقديرنا، مرتبط أيضا بضرورة تحقيق التوزيع العادل والفعال للمشاريع العمومية حسب الجهات والأقاليم.

وتقودنا هذه الملاحظة إلى إثارة الصعوبات على مستوى التنفيذ أو على مستوى الاستغلال، التي تعرفها عملية تدبير العديد من المشاريع العمومية على مستوى جهات المملكة، وأثر ذلك على عيش المواطن.

وفي هذا الصدد، نذكر بمضمون الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش المجيد، لما خاطب جلالته الأمة المغربية: "**المواطن المغربي كيفما كان مستواه المادي والاجتماعي، وأينما كان في القرية أو في المدينة، يشعر بتحسن ملموس في حياته العمومية، بفضل هذه الأوراش والإصلاحات**". انتهى كلام جلالة الملك، نصره الله وأيده.

إن ملاحظات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بهذا الخصوص تتفق جملة وتفصيلا مع خلاصة التقرير، خصوصا فيما يتعلق بضرورة توفير الأطر والموارد البشرية والمالية الكافية لارتقاء بالهيئات الترابية، ذلك أن نسبة التأطير بالجماعات الترابية تظل في مستويات جد ضعيفة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الترافع حول الحكامة الترابية لا يكتمل بدون طرح قضية مهمة تطرق لها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تتعلق بالمشاكل التي يعرفها تدبير أسواق البيع بالجملة والخضر والفواكه، والتي تنعكس سلبا على مستوى ضعف المداخيل الجبائية للجماعات الحاضنة، وهو أمر يستدعي من الحكومة ومن البرلمان مراجعة المنظومة القانونية وتشديد عمليات المراقبة على الوكلاء داخل هذه الأسواق، وأيضا العمل على منع أسواق الجملة غير النظامية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سجل تقرير المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات بخصوص بعض المؤسسات والبرامج المنضوية تحت إطار القطاعات الإنتاجية، ولعل أهمها على الإطلاق ما يرتبط بمخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج".

وإذا كنا في الفريق الاستقلالي نتفق على مجموعة من الملاحظات المقدمة بخصوص المخطط، غير أن ما يبعث على الارتياح هي الديناميكية القوية التي يعرفها قطاع الصناعة والتجارة، ذلك أن الحصيلة المنجزة تؤكد أن البرامج المتبعة مندمجة في إطار رؤية استراتيجية واضحة وبأولويات دقيقة، والمثال هو توجه الوزارة إلى استبدال الواردات بالمنتوجات المحلية، من خلال بنك للمشاريع الصناعية والاستثمارات الكبرى، أسفرت على خلق الآلاف من مناصب الشغل، مما من شأنه أن يساهم في دعم مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

ختاما، نهنئ أنفسنا بالمضمون العلمي والموضوعي لهذا المنتوج الرقابي، وأعتقد أنه علينا جميعا، حكومة وبرلمانا، أن نواصل المسار التطوري الذي تعرفه التجربة المغربية في مجال الرقابة العليا والعمل على مراجعة تعديل القانون المنظم لعمل القاضي المالي والمحاكم المالية، وفق منظور شمولي يروم توسيع اختصاصاته بما يسهم في إصلاح منظومة التدبير العمومي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد مبارك السباعي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، وهي لحظة دستورية سنوية تمكننا كبرلمان من ممارسة وظيفتنا الرقابية بناء على هذه التقارير، وللوقوف على واقع عدد من القطاعات والمؤسسات، ومساءلة الحكومة ومختلف المؤسسات المعنية حول مدى تفاعلها مع الإشكاليات والاختلالات المسجلة واقتراح الحلول والبدائل.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي في البداية في مستهل مداخلتنا أن أتقدم بالشكر، باسم الفريق الحركي، للسيدة المحترمة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ولقضاة ولأطر هذه المؤسسة الدستورية على عملهم الدؤوب، بكل مسؤولية وتفان وفي نكران للذات، لحماية المال العام وإنجاز هذه التقارير الهامة التي - لا محالة - تشكل مرجعا أساسيا للحكومة في تقويم سياساتها العمومية ومنهجيتها التدبيرية، وللبرلمان في ممارسة مهامه الرقابية، وللأكاديميين والباحثين في تدريس آليات وميكانيزمات التدقيق والافتحاص من أجل حكامة جيدة، وهي مناسبة لدعوة الحكومة مجددا إلى توفير الإمكانيات المالية والبشرية الكافية والكفيلة بممارسة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية لمهامها على أكمل وجه ولتنزيل مخططه الاستراتيجي الهام.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن المجال لا يتسع للخوض في جميع القطاعات والمحاور التي تضمنها هذا التقرير، سنكتفي بمناقشة القطاعات ذات البعد التنموي والحمولة الاستراتيجية، بمنظور يقوم على مساءلة أثر مضامين التقرير والتقارير المماثلة في السياسات العمومية التي تنهجها الحكومة والمؤسسات القطاعية، والجماعات الترابية وقياس منسوب الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبير الشأن العام.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش مضامين هذا التقرير، ومن باب الإيمان بروح مغرب المؤسسات والاستمرارية المتجددة، فالحكومة الحالية مدعوة إلى العمل بتدبير التراكم الإيجابي الذي حققته بلادنا وإبداع الحلول للنقائص والإشكاليات والاختلالات التي تبرزها مثل هذه التقارير، بعيدا عن وهم القطيعة المزعومة، ومواصلة العمل بمقاربة انتقائية تأخذ من الماضي ما تريد وتترك ما يفيد، والخروج من بلاغة التبرير إلى الجرأة في التقرير.

ولأن الجميع له بصمات راسخة في هذا الإرث بإيجابياته وسلبياته وللوطن ذاكرة قوية.

السيد الرئيس المحترم،

صلة بما سبق، ومن منطلق التقييم والتقويم، ومن باب الواقعية والموضوعية التي تميز مواقفنا دائما في الحركة الشعبية، فإننا نؤكد على أن مدخل الإصلاح الفعلي هو تطوير سياسة تدبير المالية العمومية، والخروج من المنظور المحاسباتي الضيق برؤية تبدع الحلول في مجال تنويع الموارد، وإنتاج الثروة بدل التسابق نحو المواقع لتوزيعها، فمشكلتنا اليوم كما الأمس ليست في قلة الموارد، ولكن في سوء تدبيرها، وفي اعتماد أسلوب التدبير بالوسائل وليس بالنتائج.

إنه مشكل الحكامة والعجز في جعل حقوق الوطن والمجتمع فوق حسابات الزمن الحكومي العابر، وفوق تعاقب المصالح الحزبية الصغيرة والضيقة.

وفي هذا السياق وفي مجال السياسة الاجتماعية فالتقرير شخص الوضعية المالية الصعبة للعديد من الصناديق والمؤسسات ذات الصلة بالتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، منها المفلسة ومنها المقبلة على الإفلاس، وهي وضعية تسائل الحكومة ووعودها الانتخابية عن الحلول العملية لإصلاح هذه البنية المؤسساتية قبل الإفراط في تسويق منجزات غير ملموسة حول الورش الملكي الاستراتيجي لتعميم الحماية الاجتماعية.

فما هو تصور الحكومة لإصلاح أنظمة التقاعد ومعالجة اختلالاتها؟

وما هي حلول الحكومة لمعالجة وضعية مؤسسات التأمين وأنظمة التغطية الصحية الأساسية والمساعدة الطبية قبل الإعلان عن حذفها بمبرر تعميم التغطية الصحية؟ وهو قرار يخفي إرادة حكومية للانتقال من الخدمة المجانية إلى خيار الخدمات الاجتماعية المؤدى عنها، وإلا فلتكشف الحكومة عن مقدار مساهمة واشتراك الفئات الاجتماعية المستهدفة بالتغطية الصحية بما فيها الفئات المعوزة.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص سلاسل الإنتاج، ودون العودة إلى التشخيص الوارد في التقرير، نعتبر أن اختلالات هذا القطاع في علاقته بالسياسة الفلاحية والتجارية عموما يطرح سؤالا كبيرا حول مآل الأمن الغذائي ببلادنا ومدى نجاعة المخططات القطاعية التي أجمعنا جميعا على نجاحها، وإذا بنا نجد أنفسنا كمغاربة أمام سؤال الاكتفاء الذاتي حتى في المنتوجات المحلية، في ظل أزمة الوباء والغلاء وشح السماء، وبمبرر أزمة عالمية دون تقديم البدائل الموازية.

السيد الرئيس المحترم

بخصوص الحكامة الترابية وبعد الولاية التأسيسية للجهوية المتقدمة، وإذ ننوه بالمجهودات المبذولة، فإننا نسائل الحكومة عن مآل الأوراش المفتوحة في المرحلة السابقة:

- فماذا عن تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري؟
- وما هي الإجرءات الملموسة للقطاعات الحكومية لتمكين الجهات والجماعات الترابية عموما من ممارسة اختصاصاتها الذاتية وبالأحرى الاختصاصات المشتركة والمنقولة؟

- وما هي التدابير المتخذة لتقوية وتأهيل الإدارة المالية في الجماعات الترابية لتفادي سقوط الفاعل السياسي الترابي في المخالفات عن قصد أو بدون قصد؟
- وأين يتجلى عمل باقي القطاعات الحكومية لتفعيل الخيار الجهوي، أسوة بقطاع الداخلية الذي يظل الوحيد المواكب لهذا الورش الاستراتيجي؟

ختاما، ولأن الحيز الزمني لا يكفي، نكتفي بهذه الملاحظات العامة، مؤكدين مرة أخرى أن الحكومة ملزمة بتقديم مشروع قانون مالي تعديلي بدل اللجوء إلى استعمال هوامش القانون عبر مراسيم، بعد استنفاذ اعتمادات هوامش الميزانية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد استكمال كلمتي السيد الرئيس، لابد أن أحتج مرة أخرى على هذه المنصة التي لا تليق بالسادة البرلمانيين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

احتجاجك مقبول وأعدك بتغييرها، ونحن في صدد التغيير.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل، السيد الرئيس المحترم، في حدود 7 دقائق ونصف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تابعنا باهتمام بالغ، كفريق اتحادي بمجلس المستشارين، عرض السيدة رئيسة المجلس الأعلى للحسابات أمام أنظار السيدات المستشارات والسادة المستشارين، كما عهدنا أنفسنا بذلك في كل مناسبة دستورية، بعدما تم رفع هذا التقرير تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والمادة 100 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، إلى حضرة صاحب الجلالة من طرف رئيسة المجلس ثم إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، مما يكشف بالملموس النهج التشاركي الذي تقوم عليه هذه المؤسسة الوطنية، مكرسة في نفس الوقت تحقيق مبدأ الحق في الحصول على المعلومة.

السيدات والسادة،

إن تعاطينا مع هذا العمل الجبار والغوص في مضامينه ومنهجيته، يستدعي منا أن نثير المعالم البارزة للسياق العام الدولي والوطني، الذي صيغ فيه هذا التقرير، نظرا للعلاقة الجدلية بين السياقين وما تفرزه من إكراهات وتحديات ومخاطر محددة وفق ثنائية التأثير والتأثر.

نعيش اليوم، السيدات والسادة، في وضع دولي غير مسبوق، لامسنا المحاولات الجارية هنا وهناك من أجل النهوض والتعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة كورونا ومخلفاتها الكارثية على الدول والشعوب، جائحة أظهرت الضعف والهشاشة الاقتصادية والترهل الاجتماعي حتى في الدول التي كانت تصنف بالأمس القريب دولا عظمى.

لقد مر المجتمع الدولي بأسره بمحنة اقتصادية واجتماعية وإنسانية صعبة، وبعد مجهودات وطنية ودولية مضنيه بدأت تباشير الخروج من الأزمة تلوح في الأفق وتتبدى بارقة أمل في الانتصار على الجائحة وعودة الحياة لمجراها الطبيعي، وفي خضم هذا الوضع، استطاعت بلادنا، بالقيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، مسايرة هذه التحولات والتحديات الدولية بما تستلزمه من يقظة وصمود دفاعا عن المصالح العليا للدولة المغربية.

وفي هذا الإطار، شكلت رؤية جلالة الملك لمحاربة تداعيات "كوفيد-19" مخرجا وحلا ناجعا، سواء من حيث استراتيجية التدابير الاحترازية، أو من حيث توفير وتوظيف كل الأوراق المتاحة لتوفير اللقاحات بكمية وافرة وبمجانية، وفي نفس الوقت بسياسة اليد الممدودة نحو العديد من الدول الإفريقية من أجل مساعدتها على تجاوز هذه الأزمة، في إطار تعزيز التضامن والاندماج الإفريقي، وقد حظيت هذه التجربة المغربية في هذا المضمار بالإشادة والتنويه قاريا ودوليا.

كما تميزت الفترة التي شملها التقرير بالوقع السلبي للأزمات الثنائية التي عرقلت علاقاتنا مع عدد من الدول وخاصة الجارة الشمالية اسبانيا، ألمانيا وفرنسا، وهي أزمات عرفت طريقها للتسوية من خلال احترام إرادة المملكة في بناء علاقات قوامها الاحترام المتبادل واحترام المصالح العليا للدولة المغربية.

السيدات والسادة،

كنا دائما في الفريق الاشتراكي نعتمد منهج القراءة والتفحص من العام إلى الخاص، من الدولي إلى الوطني، بمنطق علمي وفكري مترسخ في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حتى نكون على بينة تامة من الأمور ونتجنب السقوط في فخ "جلد الذات"، وقد أبانت أزمة كوفيد صحة منهجنا الاستقرائي هذا.

ومن هذا المنطلق سيكون نقاشنا وتقييمنا للتقرير الموضوع بين أيدينا، ونشير بداية أن معالجة قضايانا الداخلية مدخل لقوة الدولة المغربية على المستوى الدولي ودليل ناصع على تراص جبهتنا الداخلية، وأن الوقت قد حان لنجعل من محطات مناقشة تقارير المجلس الأعلى للحسابات أوراشا

وطنية لتقويم الإعوجاجات وفق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وليس من المجدي في شيء اعتبار تقارير المجلس مناسباتية، ننتظرها عندما يحل موعدها الدستوري.

لقد سلط تقرير المجلس الأعلى للحسابات في باب تناوله للقطاعات الإنتاجية الضوء على مكامن الخلل التي تعتري كل من قطاع الدواجن وبرنامج "رواج" وأيضا في تناوله للوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات، وشدد التقرير على وحدة الخلل المركزي بالنسبة لهذه القطاعات، والمتمثل في غياب تصور حكومي وغياب تصور قطاعي لتدبير كل موضوع على حدة وغياب تصور سياسي تنموي يجمع بين المديين القريب والبعيد، وهذا خلل جوهري يفترض طرح هذه القطاعات للنقاش العمومي السياسي المسؤول من أجل تجاوز هذا النقص.

كما وقف التقرير عند تناوله لقطاع الدواجن على ظاهرة جلية وبينة للمواطن المغربي الذي يظل، هو والفلاح ومربي الماشية، رهينة ولقمة سائغة لإرادة الوسطاء أو السماسرة الذين يتلاعبون بجيوب المواطنين وقدرتهم الشرائية أمام أعين السلطات العمومية التي يفترض أنها لا تنام من أجل مصلحة الوطن والمواطن المغلوب على أمره.

وهذا الأمر الذي لا ينطبق فقط على قطاع الدواجن، بل على كل أنواع اللحوم والخضر، نثيره مجددا أمام مجلسنا الموقر لنثير انتباه الحكومة بل ولنحذرها من المخاطر الجمة لسياسة إغماض العين عن هكذا ظواهر خاصة وأننا على أبواب عيد الأضحى المبارك.

إن انتشار ظاهرة الوسطاء لا تشكل عبئا فقط على حيوية القطاعات الاقتصادية المتضررة، بل أخطر من ذلك تهدد تماسك النسيج الاجتماعي وسلامته من خلال ما تنطوي عليه من تأثير سلبي مباشر على القوة الشرائية للمواطنين، وما أحداث السوق الأسبوعي بإقليم القنيطرة للخضر وسوق الأكباش بالدار البيضاء السنة الماضية إلا دليل وعينة بسيطة مما قد يقع في المستقبل، لا قدر الله، إذا استمرت الجهات المعنية في ضعف التحلي بالجدية والصرامة اللازمة في التعاطي مع هذه الظواهر المتفاقمة.

السيدات والسادة،

إننا نقدر اليوم المجهودات المبذولة لتطوير قطاع الصحة برؤية وإستراتيجية متبصرة لصاحب الجلالة، نصره الله، الذي يولي أهمية مركزية لهذا القطاع الحيوي، على اعتبار أن الحق في الصحة والأمن الصحي احد المداخل الأساسية للدولة الاجتماعية، والذي كان حبيس منطق مركزي تكاد مظاهر تقدمه البسيطة متمركزة ببعض المدن الكبرى فقط، في حين كانت باقي الجهات والمناطق تعاني صعوبة الولوج للخدمات العلاجية في أبسط صورها.

نقول هذا الكلام ونحن واثقون أن القطاع الصحي، كغيره من القطاعات، أصبح قادرا نسبيا على توليد الحلول الملائمة في حدودها الدنيا للمشاكل القائمة شريطة نهج أقصى مستويات الحكامة في تدبير الموارد البشرية والمادية المتاحة على ندرتها والذهاب بالإصلاحات الهيكلية إلى أقصى مدى يستجيب لمتطلبات الاستراتيجية الصحية والحماية الاجتماعية التي أرادها جلالة الملك لعموم المغاربة.

السيدات والسادة،

لا نريد أن نطيل الكلام حول القطاعات التي تطرق لها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، فالجميع، أحزابا نقابات ومؤسسات دستورية، يجري نفس التشخيص ويتفق على نفس التقييم، بل على المعالم الكبرى للحلول الممكنة للإشكالات المطروحة، لكننا نريد أن نثير الانتباه إلى موضوع آخر لا يقل أهمية، ويتعلق بالحلول الممكنة للإشكالات المطروحة..

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا لاحترام الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في حدود 7 دقائق و30 ثانية كذلك.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019-2020، في المحور المخصص لقطاعات الصحة والعمل الاجتماعي.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعبر باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عن بالغ تقديرنا للعمل الوطني الرصين، الذي ما فتئ المجلس الأعلى للحسابات، يقوم به في إطار ممارسته لاختصاصاته الدستورية، سيما ما يتعلق بالتعاون المثمر والمساعدة التي يقدمها لمجلسي البرلمان طبقا لمقتضيات الدستور والقوانين ذات الصلة.

السيد الرئيس،

ماذا بوسعنا أن نضيف إلى الملاحظات الوجيهة والتحليل العميق الذي تضمنه تقرير المجلس الأعلى للحسابات في المحور الخاص بقطاعات الصحة والعمل الاجتماعي؟ وهي على كل حال جزء من التشخيص الذي لطالما ردده ممثلو الأمة أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة.

وبعيدا عن أي محاولة ضيقة لاستغلال مضامين هذا التقرير لجني أي مكاسب كيفما كانت طبيعتها، فإنه يهمنا وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير الهام

إبداء الملاحظات التالية:

أولا: على خلاف ما يردده البعض بأن مشكل القطاع هو مشكل قلة الاعتمادات، إلا أن هذا التقرير أكد على أن الخلل الهيكلي الأبرز الذي تعاني منه منظومة الصحة هو "ضعف الحكامة"، ومعلوم لدى الجميع أن ضعف الحكامة اليوم يشكل باب الشرور والمفاسد، لذلك حق لنا مجددا أن نردد وبوضوح: "الحكامة، ثم الحكامة، ثم الحكامة".

نعتبر إذن أنه آن الأوان لنفض الغبار عن هيئات الحكامة التي ذكرها التقرير، سواء المجلس الوطني الاستشاري للصحة أو اللجنة الوطنية لعرض العلاجات.

إن الملاحظة التي سجلها المجلس يجب على الوزارة تنفيذها دون إبطاء وهي "وضع نظام حكامة يتلاءم مع المنظومة الصحية الوطنية ويكون قابلا للتطبيق"؛

ثانيا: ضرورة تجاوز الأعطاب التي سجلها التقرير بخصوص النظام المعلوماتي لوزارة الصحة، لقد آن الأوان لإحداث طفرة رقمية كبرى تقطع مع الواقع الذي سجله المجلس؛

ثالثا: سجل المجلس مجددا مشكل نقص الموارد البشرية العاملة في المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية التابعة.. العاملة في تلك المراكز التي تشكل أولوية لضمان الجودة وكذا لتخفيف العبء على الشغيلة.

رابعا: إن الإشكاليات المرتبطة بالموارد البشرية أعمق من ذلك، فهي مرتبطة بشكل أساس بضرورة الإسراع في إقرار النظام الأساسي الخاص بالوظيفة الصحية، على أساس مقاربة تشاركية حقيقية مع النقابات، وليس انطلاقا من جلسات استماع شكلية، هذا علاوة على وجوب إخراج مصنف الكفاءات والمهن إلى حيز الوجود وإعادة النظر في القانون المنظم لمؤسسة الحسن الثاني للنهوض بأوضاع شغيلة القطاع الصحي العمومي.

السيد الوزير،

هذه المؤسسة بحاجة إلى مرحلة جديدة تقطع مع الممارسات التي سادت فيها لسنوات وتنهض على الحكامة والشفافية وتكافؤ الفرص وحماية المال العام.

أما بخصوص ملاحظات المجلس المسجلة ذات الصلة بالقطب الاجتماعي، فهي بحاجة إلى جواب عاجل، لأنه لا يتصور استمرار مثل تلك الاختلالات في القطب الاجتماعي في ظل هدف ترسيخ دعائم "الدولة الاجتماعية"، والذي رفعته هذه الحكومة، والذي شرعت فعلا في العمل من أجل بلوغه.

لقد كان صادما لنا أن نقرأ في التقرير أن إعداد استراتيجية القطب الاجتماعي اتسم بنواقص عدة سواء ما يتعلق بالتشخيص أو الدراسات المسبقة، كيف إذن لإستراتيجية اعتريها مثل هذه العيوب الخطيرة في الإعداد أن تنجح في تحقيق أهدافها؟ بيد أن الأخطر هو ما توصل إليه قضاة المجلس الأعلى للحسابات والمتعلق بكون إعداد مخطط العمل لم يتم إلا بشكل محدود.

السيد الرئيس،

نحن لا نعيد تكرار ما ورد في هذا التقرير من باب التكرار المجاني، بل لكي نقول أن على الوزراء الذي يدبرون اليوم أن يتذكرو أن تقييم ما يقومون به قادم لا محال، لذلك عليهم أن يستفيدوا من هذه الملاحظات الوجيهة وأن يتفادوا السقوط فيها، بل عليهم العمل وبسرعة على معالجتها وإبداع الحلول اللازمة.

وفيما يتعلق بتدبير الإعانات الممنوحة للجمعيات من طرف القطاعات الوزارية، فقد أوجز التقرير العطب البنيوي الذي يعتريها في جملة واحدة "يفتقر إلى رؤية استراتيجية أفقية وشاملة، بما يضمن تجانس وتكامل تدخلات القطاعات الوزارية في هذا المجال".

لذلك، نهيب بالحكومة اتخاذ ما يلزم من التدابير للإعمال السريع للملاحظات الوجيهة المقدمة في هذا المجال، ونؤكد على أن أحد المداخل الجوهرية من أجل حكامة الدعم العمومي الممنوح للجمعيات من طرف الدولة هو النشر.. نعم يتعين على القطاعات الحكومية إعداد منصة سهلة الولوج ومفتوحة للعموم، تمكن كل مواطن من معرفة أوجه صرف المال العام المقدم في صيغة إعانات للجمعيات.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار في حدود 6 دقائق.

<u>المستشار السيد محمد رضى الحميني:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، المُقَدم أمام البرلمان في الجلسة العامة المشتركة بتاريخ 11 ماي 2022.

وبهذه المناسبة، أودُّ أن أُعبر عن تقديرنا للعمل الكبير الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة المالية العامة وتعزيز قيم الحكامة الجيدة.

سَنَتَطَرَّقُ، في حدود الحَيِّز الزمني المخصص لنا، لمناقشة موضوعين أساسيين:

الموضوع الأول يتعلق بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير

المعهد المغربي للتقييس؛

الموضوع الثاني المتعلق بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

لقد أثار تقرير المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات تتعلق بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتَسيير المعهد المغربي للتقييس، وذلك وفق النقط الآتية:

على المستوى المؤسساتي والاستراتيجي: لوحظ عدم وجود سياسة وطنية مُتكاملة من حيث الجودة تسمح بتفعيل "نظام البنية التحتية للجودة" ووضع خارطة طريق تُشركُ مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص؛

فيما يتعلق بمكونات نظام البنية التحتية للجودة، أَكَّد المجلس الأعلى على أنه بالرغم من التطور التكنولوجي المُستمر في هذا المجال، فإن الإطار القانوني لم يواكب هذا التطور، بحيث لم يتم تَحديث النصوص القانونية منذ سنة 2012؛

فيما يتعلق بعملية "التقييس"، أبرز المجلس على أن هذه العملية لا تتمتع بالأهمية المطلوبة، ولا يتم تزويدها بالموارد البشرية والإطار التنظيمي الكفيل بالترويج لها والتعريف بها.

على ضوء هذه الملاحظات، أوصى المجلس الأعلى للحسابات بأن تَضع وزارة الصناعة والتجارة سياسة عامة لتطوير البنية التحتية للجودة التي تجمع بين جميع المتدخلين في القطاع.

كما أن الإطار المؤسساتي المتعلق بنظام الاعتماد المغربي يَسْتَوْجِبُ المراجعة، من خلال إنشاء هيئة اعتماد مُستقلة معترف به دوليًا.

السيد الرئيس،

إننا ندعو إلى التفاعل إيجاباً مع ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، ونَوَدُّ أن نتقدم ببعض المقترحات التي من شأنها تجويد مردودية "المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس"، وذلك من خلال بعض التساؤلات:

أولا، هل مَكَّنَتْ هذه المعايير من السماح للشركات بالوصول إلى أسواق جديدة أو حتى تطوير الأسواق التي تتواجد فيها؟ بحيث إن الشروط والمعايير المعتمدة يجب أن تكون مرتبطة خصوصا بالقدرة التنافسية وأداء المقاولات؛

بالنسبة للساحة الاقتصادية الوطنية، هل كان اللجوء إلى استخدام المعايير له تأثير على الممارسات غير المهيكلة (les pratiques informelles)؟

كما أنه ومن أجل أن تَتَمَكَّن المقاولات من استيعاب الشروط الجديدة بشكل أفضل يجب وضع أجندة "Agenda" محددة للتواصل والتحسيس على مدار السنة، وكذا تَمكين الهيئة من الإمكانات المادية والبشرية من أجل القيام بدورها على أكمل وجه.

بالنسبة للمحور الثاني ديال المداخلة ديالنا اليوم، تيخص الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، فلقد أثار التقرير مجموعة من الملاحظات والتوصيات، ومن أهمها:

المحور يتعلق بالوضعية الاستراتيجية، بحيث أبرز تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن دور الوكالة في تطوير سوق الشغل لا يزال محدودًا، إذ أن دورها اقتصر فقط على الخريجين حاملي الشواهد.

النقطة الثانية تتعلق بدعم إنشاء المقاولات، فإن عدم وضوح الرؤية بخصوص القوانين والأحكام التي تُؤطر مهام الوكالة في هذا المجال، جعلها غير قادرة على تحديد موقعها بوضوح في المنظومة المقاولاتية والصناعية من خلال تأطير إحداث المقاولات ودعم التشغيل الذاتي.

وعلى ضوء ما سبق، أوصى المجلس بأن تعمل الوزارة الوصية على القطاع على تعزيز تدخل الوكالة في مجال التوظيف.

إننا ندعو إلى تَثمين ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، ونَوَدُّ أن نؤكد على الحاجة المُلِحَةِ إلى تجديد نظام الإدماج المهني للوكالة وتعزيز آليات الوساطة للتوظيف، بما يتماشى مع توصيات النموذج التنموي الجديد، ولاسيما من خلال خمس نقط أساسية:

- ✓ النقطة الأولى، تعزيز الارتباط مع المشغلين من أجل تأطير أفضل للاحتياجات، ودَمج الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هيئات حكامة الوكالة؛
- ✓ تكثيف برامج تعزيز التوظيف؛
- ✓ تعزيز التشغيل الذاتي من خلال تحسين دعم ريادة الأعمال؛
- ✓ تنفيذ نظام صارم لتقييم البرامج؛
- ✓ وأخيرا، تعزيز وسائل الوكالة لتكثيف خدماتها وتحسين جودتها.

وفي الختام، أود أن نؤكد على انخراطنا الدائم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب في المساهمة في تنزيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، بهدف تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة وتحقيق التنمية المنشودة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن نتدخل اليوم باسم الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة التقرير

الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والذي تزامن إعداده وإصداره مع الوضعية الاستثنائية التي تعرفها بلادنا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بفعل الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا والجفاف وموجة الغلاء التي ما فتئت تتمدد لتعم أغلب السلع والخدمات، وكذلك بروز تحديات كبرى تتطلب تقوية الدور الاستراتيجي للدولة.

ولا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات المبذولة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، بناء على التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي تم اعتمادها بعد تعيين السيدة الرئيس الأول، حيث أصبح التقرير يركز بصفة حصرية على الخلاصات المتعلقة بأهم الإشكالات الكبرى ذات الصلة بالتدبير العمومي وأثرها على المستوى المعيشي للمواطنين والمواطنات وعلى جلب الاستثمارات وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أثار التقرير مجموعة من النقائص التدبيرية والاختلالات التي تعرفها بعض القطاعات والبرامج العمومية وهي كلها تؤكد على غياب الحكامة والفعالية.

وبخصوص تلك البرامج التي تعنى بالعنصر البشري كرافعة للتنمية كالبرامج والإصلاحات الهيكلية بالقطاعات التعليم والصحة والتشغيل، واعتبارا لضيق الوقت نعرض عليكم أبرز الملاحظات:

لقد كشف التقرير أن نزيف منظومتنا التعليمية لازال مستمرا على الرغم من البرامج والمخططات وما كلفته من اعتمادات مالية عمومية هائلة وخاصة بالنسبة للعالم القروي، حيث لازالت بلادنا بعيدة عن تعميم التمدرس وعن إحقاق المساواة بين الجنسين والحق في التعليم، وغير قادرة كذلك على الحد من الهدر المدرسي خصوصا بين الفتيات كما سجل التقرير ضعف البنيات التحتية التعليمية إذ ما يزيد عن 5000 مؤسسة تعليمية لا تتوفر على مراحيض وغير مرتبطة بالماء والكهرباء.

وهنا نعيد التأكيد على إنجاح أي إصلاح، لابد أن يضمن الولوج العادي لجميع المواطنين المدرسة العمومية ذات جودة، واسترجاع الثقة للأسر في التعليم العمومي يمر بالضرورة عبر جعل نساء ورجال التعليم في صلب الاهتمامات بالإنصات لهم، والاستجابة لمطالبهم واعتبار ملف إصلاح المنظومة التربوية ورش مجتمعي يهم الجميع.

كما وقف التقرير على محدودية الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل، مؤكدا على أنها لا تزال غير متموقعة كمرفق عمومي للتشغيل وغير قادرة على تدبير برامج تحسين قضية التشغيل من خلال التكوين وكذا محدودية هذا الملموس في مواكبة خلق المقاولات ودعم التشغيل الذاتي أساسا.

وقد قدم هذا التقرير توصيات مهمة في هذا الشأن وهي مناسبة لنؤكد على ضرورة قيام إصلاح الحكومة إصلاح (l'ANAPEC[1]) التي أصبحت وكالة تشغيل مؤقت وترسيخ الهشاشة بتمويل المال العام.

كما وقف التقرير على عدة اختلالات تهم قطاع الصحة رغم المجهودات المبذولة أهمها النقص الكبير في الموارد البشرية وسوء تدبير عديد من المراكز الاستشفائية وعدم ملاءمة البنيات التحتية ومعدات الاستقبال المرضى ورعايتهم وتقديم خدمات علاجية جيدة، وأيضا اختلالات على مستوى نظام المعلوماتي.

ونبه التقرير كذلك إلى الوضعية الصعبة والمقلقة التي تعاني منها منظومة التقاعد والصعوبات المتفاقمة التي تواجه ديمومتها وتوازناتها المالية، حيث أنهى بالإسراع بإدخال إصلاحات جوهرية وعميقة.

وفي هذا الإطار، لا يفوتنا أن نذكر بموقف الاتحاد المغربي للشغل الذي استبق حدث أزمة وانتقد بشدة المقاربة المحاسباتية التجزيئية لملف التقاعد باعتماد القرار الثلاثي الملعون، زيادة إجبارية في سن التقاعد والرفع من الاقتطاعات وتقليص قيمة المعاش ودعا إلى معالجتها بعيدا عن الإجراءات الترقيعية الأحادية.

وفي الختام، فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل نأمل أن تستثمر الحكومة توصيات واستنتاجات تقرير المجلس الأعلى للحسابات ومعالجة الاختلالات وتقويمها مع إشراك المؤسسة البرلمانية في تنفيذ وتتبع هذه التوصيات وبما يساهم في تجويد تدبير الشأن العام ومحاربة مختلف تجليات الفساد والريع، وخلق مناخ جاذب للاستثمار وذلك خدمة للوطن والمواطنين.

كما نطمح أن ينكب المجلس الأعلى للحسابات مستقبلا باعتباره المؤسسة الرقابية الأولى في البلاد على دراسة الامتيازات والتحفيزات والإعفاءات الضريبية والاستثمارات العمومية وقياس مدى أثرها على التشغيل ببلادنا، وعلى مستوى العيش اليومي للمواطنين والمواطنات.

شكرا على حسن إنصاتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدتين والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس

[1] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences

الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور ومقتضيات الباب الثالث من الجزء الثامن للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، منوها في البداية بالقيمة المضافة لعرض السيدة الرئيس الأول من حيث عمق المضامين، التي جاءت في العرض أو من حيث التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020.

حيث يتبين أن المجلس الأعلى للحسابات أضحى مؤسسة وطنية للحكامة وحسن التدبير وضمان الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال مهمات الرقابة العليا على المالية العمومية، وهي أدوار دستورية أسندها الدستور للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، وذلك ما يجعل هذا اللقاء اليوم لحظة دستورية نعتز بها كمنتخبين، ونسجل من خلالها المجهودات الكبيرة التي يقوم بها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية لممارسة مهمة الرقابة والتوجيه والمواكبة لمختلف أوجه التدبير العمومي وتنزيل السياسات العمومية ومراقبة وحماية صرف المال العام، بهدف ضمان الأهداف المسطرة له بما يتماشى والكفاءة والفعالية الضروريتين الكفيلتين بتحقيق الأثر والوقع الإيجابي على عموم المواطنين على الاستثمار والشغل.

نسجل أيضا بعد اطلاعنا على خلاصات التقرير أن مهام الرقابة والتتبع شملت قطاعات حكومية مختلفة، القطاعات المالية والإدارية، قطاعات التجهيز والإسكان، قطاعات التربية والتكوين والرياضة، قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي ثم الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية، كما أنها شملت التراب الوطني للمملكة وتسجل أيضا الغايات البيداغوجية للقرارات والأحكام الصادرة سواء على مستوى المجلس الأعلى أو المجالس الجهوية والتي تتوخى تحسين الأداء وتجويد التدبير وتأهيل الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.

وبالمناسبة، نلتمس من السيدة الرئيس الأول ومن كل الساهرين على عمل هذه المؤسسة ولأجل ضمان الحكامة الجيدة، التفكير في صيغ دستورية وتشريعية لتطوير اختصاصات المجلس الأعلى، بإضافة اختصاص المشورة في الأمور المستعصية وما يطرحه التدبير المالي من إشكاليات إدارية وقانونية واقعية حتى يتطور اختصاص المجلس الأعلى من الرقابة فقط إلى تقديم المشورة وتوجيه الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين لتفادي الأخطاء والمخالفات غير القصدية، والتي تكون نابعة من فهم خاطئ لبعض المقتضيات أو الطبيعة المعقدة للمشاكل المطروحة في الممارسة.

كما أنه يجب التفكير في برامج تكوينية يسهر عليها المجلس الأعلى لفائدة الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكل من له صلة بصرف المال العام.

نشكركم، السيدة الرئيس الأول، ومن خلالكم كافة القضاة ورؤساء الغرف بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية.

وشكرا للجميع والسلام عليكم.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة التقرير المجلس الأعلى للحسابات، وبالنظر للأهمية البالغة لهذه التقارير التي تقدم بالإضافة إلى تشخيص مكامن الخلل في القطاعات، أيضا تدقيق الحسابات للمالية العمومية.

إن المقتضيات الدستورية تستوجب الترجمة الفعلية لهذه التقارير عوض وضعها في الرفوف، وهذا ما يستدعي المناقشة والدراسة المعمقة لهذه التقارير وتنزيل وتفعيل توصياتها ومعالجة الاختلالات المسجلة، وذلك تطبيقا للمبدأ الدستوري "ربط المسؤولية بالمحاسبة" من أجل بناء دول الحق والقانون.

إن استرجاع الثقة في المؤسسات الدستورية يستلزم منها أداء وظيفتها المتمثلة في الرقابة والمساءلة والمحاسبة وتحمل المسؤولية على جميع المستويات المؤسساتي التشريعي والحكماتي وكذا تكريس مبدأ الشفافية، وحيث نعتبر في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الحماية الاجتماعية من العناصر الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فإننا ساهمنا إلى جانب باقي الشركاء الاجتماعيين في بناء أنظمة للحماية الاجتماعية، تمثل مكتسبات اجتماعية مهمة، ولكنها لا ترقى إلى مستوى طموحنا إلى الحماية الاجتماعية الشمولية لكافة المواطنات والمواطنين في كل مراحل حياتهم.

وتعترض التغطية الصحية الأساسية المكون الرئيسي لمنظومة الحماية الاجتماعية المحدثة بموجب القانون رقم 65.00 عدة صعوبات تحول دون توفير خدمات بالمستوى اللائق لفائدة المشمولين بهذه التغطية، علاوة على الفشل المدوي لنظام المساعدة الطبية الذي حال دون استفادة الفئات الفقيرة والهشة من التغطية الصحية، التي تعتبر حقا من حقوق المواطنة بموجب الفصل 61 من الدستوري.

وقد وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020 الذي نحن بصدد مناقشته اليوم على حصيلة التغطية الصحية الأساسية خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2019، فتبين أن نسبة تغطية الساكنة تظل ضعيفة، بحيث أن ما يناهز ثلث الساكنة لا يزالون خارج نطاق هذه التغطية، علاوة على اختلالات عميقة اعترت منظومة الحكامة واختلالات في التوازنات المالية لمكونات التغطية الصحية الأساسية، خاصة نظام

المساعدة الطبية الذي ثبت عجز في تمويله.

السيدات والسادة،

لقد نصت ديباجة القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية (الفقرة الخامسة منه) على أنه سيتم العمل تدريجيا على توسيع هذا التأمين ليشمل جميع المواطنين بمختلف شرائحهم، ومن جهة ثانية فإن قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية حدد أفق نهاية سنة 2022 لتوسيع التغطية الصحية الإجبارية، وبالنظر للاختلالات التي وقف عليها تقرير المجلس الأعلى وتفاعل القطاعات الوزارية المعنية في ظل الهندسة الحكومية الحالية التي لم تراع التقائية السياسات العمومية في المجال الصحي، بحيث تتوزع الصلاحيات على 3 قطاعات وزارية: الصحة، المالية والداخلية، مما سيحد من فاعليتها.

ومن جهة ثانية فإن حكامة مؤسسات تدبير أنظمة التغطية الصحية تتميز بضعف تمثيل منخرطيها عن طريق المنظمات النقابية في أجهزتها التداولية.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن تعميم التغطية الصحية ينبغي أن يحتل مكانة متميزة ضمن أوليات الدولة، باعتبار أن الصحة حق من حقوق الإنسان وأن الإصلاح الحقيقي للمنظومة الصحية يمر عبر سن سياسة لمحاربة الفساد الإداري والمالي المستشري بالقطاع واعتماد المقاربة التشاركية في مراجعة الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، فقد سبق للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تقدمت بمقترحات، أهمها:

- ✓ توحيد وتجميع أنظمة التعاضد بالقطاع العام؛
- ✓ تطوير منظومة الصحة العمومية بالتركيز على إصلاح المؤسسات الاستشفائية العمومية كقاعدة إستراتيجية للنهوض بالتغطية الصحية؛
- ✓ تقليص تكلفة الخدمات الصحية والاستشفائية التي يتحملها المواطن عن طريق الحد من الفارق بين اللوائح الوطنية للأسعار القادرة للاسترجاع والأسعار الحقيقية بالقطاعات الطبية الخاصة والحرة؛
- ✓ تمكين الجميع من بطاقة موحدة لأداء الخدمات الصحية والاستشفائية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

وأعتذر، انتهى الوقت.

والكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة ممثلي الأمة،

الإخوة المتتبعين والمتتبعات لهذا النقاش البرلماني الرفيع،

كما جاء في كلمة السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، تشكل هذه الجلسات محطة لتفعيل مبدأ المساءلة وتعميق النقاش العمومي حول إشكالات التدبير العمومي وتنزيل السياسات والبرامج العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تعتريها، واقتراح السبل والبدائل الكفيلة بضمان أثرها الإيجابي على المواطن وعلى الاستثمار وعلى الشغل.

وهي مسؤولية نتحملها ونستحضر جسامتها ونحن مقيدون بحيز زمني جد ضيق للمساهمة بالكلمة المسؤولة في جعل هذه المناقشة في مستوى ما يصبو إليه الدستور وما ينتظره منا الشعب المغربي وما حثنا عليه صاحب الجلالة، حفظه الله، في توجيهاته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية.

لقد أحاط عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بخلاصات التقرير السنوي للمجلس الأعلى للمجالس الجهوية برسم سنتي 2019 و2020 ومختلف الملاحظات والتوصيات المتضمنة فيه، والمتعلقة بمجالات اختصاص المجلس، وتمت هيكلة عرض السيدة الرئيس الأول على أساس أربع فئات من التحديات.

وبالنظر إلى ضيق الوقت وخصوصية المجلس، واعتبارا لكون أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية يستمدون نيابتهم من الأمة ومنتخبون من طرف أعضاء الجماعات الترابية، فقد استقر اختيار المجموعة على التركيز على الفئة الرابعة من التحديات، والتي تتعلق بالتدبير الأنجع للمشاريع العمومية المنجزة على مستوى جهات المملكة.

فقد انصب تركيز المجلس على مجموعة من مهام التدقيق المتعلقة بتدبير المشاريع العمومية المنجزة على مستوى جهات المملكة، وعلى مهام متعلقة بتدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها، وعلى تقييم آليات التعاون بين الجماعات الترابية، وتقييم مسارات إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية للجماعات، وعلى مهام متعلقة بتقييم مجالس العمالات والأقاليم، وتضمن كذلك تقارير متعلقة بأسواق البيع الجملة للخضر والفواكه، وتقرير متعلق بتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب في الوسط القروي، والتقرير المتعلق بتدبير ومراقبة المقالع بجهة الدار البيضاء-سطات، بالإضافة إلى تقرير متعلق بمخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى.

ففيما يتعلق بتدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها: لقد كشف المجلس عن وجود مجموعة من الثغرات في القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، والتي تحول دون إحداث مراكز جهوية للتخلص

من هذه النفايات، وهو ما يطرح على السلطة التشريعية مسؤولية التسريع بمعالجة هذه العوائق، سواء بمسطرة المقترحات أو بالتجاوب مع أي مشروع يقدمه رئيس الحكومة.

وفيما يتعلق بإعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية للجماعات الترابية: فقد واجهت الجماعات خلال الولاية الأولى في ظل القوانين التنظيمية الحالية إشكاليات كبيرة في مسألة اعتماد التخطيط الإستراتيجي بالنظر إلى الفراغات الكثيرة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمسطرة وآليات إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية للجماعات الترابية، كبرامج العمل مثلا.

وبالنظر إلى محدودية الموارد المالية والبشرية الذاتية لهاته الجماعات، وهو ما يقتضي فتح نقاش حقيقي وتحضيري لمناظرة وطنية جديدة حول الجماعات الترابية لتقييم مسألة التقطيع الترابي، وسبل إعمال مبدأ التدبير الحر، ومبدأ التفريع، بالإضافة إلى مراجعة توزيع الاختصاصات وتوزيع الموارد بين المستويات الترابية والمركزية.

وفيما يتعلق بتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب في الوسط القروي: فقد شكلت الجمعيات رافعة حقيقية لبرامج تعميم الماء الشروب بالعالم القروي، وتحملت مسؤوليات نيابة عن الدولة وعن الجماعات التي عجزت عن القيام بمسؤوليتها، ولابد من الوقوف بإجلال وتحية مجهودات المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بالتنمية القروية، فقد قام المجتمع المدني بأدوار رائدة في ضمان الحق في الماء بالعالم القروي، وكان سباقا لإنشاء مشاريع التطهير السائل في بعض القرى، كما كان سباقا في مشاريع النقل المدرسي وفي مشاريع جمع النفايات وغيرها.

وفي المقابل، لم تساير الدولة دينامية هذه الجمعيات ولم تواكبها في معالجة الإشكالات القانونية والتنظيمية التي يطرحها قيام الجمعيات بمسؤوليات عجزت الدولة عن الوفاء بها، وخاصة ما يتعلق بحماية ممتلكات الجمعيات وتحصينها وتخفيف العبء الضريبي عنها..

المداخلة كاملة أدلي بها لكم السيد الرئيس.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وستكون مضمنة في إطار..

إذن بعد انتهاء مداخلات الفرق، أعطي آخر متدخل الكلمة هو أحد المستشارين السي خالد السطي أو لبنى علوي، تفضل السيد..

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة الدستورية، لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال محاكم المملكة برسم سنتي 2019-2020.

وهي مناسبة ونحن بصدد أول جلسة دستورية لمناقشة أعمال المحاكم المالية، خلال هذه الولاية التشريعية، ننوه من خلالها بأعمال السيدات والسادة قضاة المجلس رغم الإكراهات البشرية واللوجيستيكية، كما نشيد بدورهم البارز في تقييم وتقويم البرامج العمومية المرتبطة أساسا بالمواطن وكذا بدوره الرقابي والزجري بهدف المساهمة في الحد من الممارسات الفاسدة وحماية المال العام، فقط خص الحكومة تعاون المجلس الأعلى للحسابات وتوفر له الإمكانيات المادية واللوجيستيكية باش يشتغل، لأن المهمات كثيرة جدا.

السيد الرئيس المحترم،

أغتنم كذلك هذه الفرصة، لأدعو السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لدق أبواب المركزيات النقابية، ونحن منها، لمراقبة الدعم السنوي الذي يقدم للمركزيات النقابية، سواء دعم التسيير أو الدعم ديال التكوين، لا يمكن أن تبقى المركزيات النقابية بعيدة عن المراقبة المالية، لأنه أيضا لابد بطبيعة الحال، هذا واخا باقي قانون النقابات ما خرجش، ولكن نتمناو على أن المجلس الأعلى كذلك يدق علينا.

بحكم ضيق الوقت، مجموعة ديال القطاعات، غادي نبدا بالتغطية الصحية الأساسية، بطبيعة الحال جائحة كورونا كشفت أهمية الأمن الصحي للمغاربة، كشفت كذلك على أن ضرورة على أن هاذ القضية ديال الأمن الصحي كيمكن تعزز الاستقلالية الأساسية والسيادة ديال البلاد، بطبيعة الحال المصنع ديال "سينوفارم" من بين الأمثلة، لذلك باش نمشي بشكل مباشر في المقترحات باسم الاتحاد الوطني للشغل، السيد الوزير:

- ✓ التعجيل بإخراج مدونة التعاضد والتغطية الصحية للوالدين، مع كامل الأسف سحبت من هذا المجلس، لأسباب كنا نتمنى أن يتم تجاوزها؛
- ✓ إعادة النظر في التعريفة المرجعية للثالث المؤدى عن الاستشفاء للمؤمنين وإعادة النظر في طبيعة الحال فالقضية ديال المبالغ اللي كتكون هزيلة، خص ضروري التعويض يكون تعويض معقول؛
- ✓ خلق شراكة حقيقية بين السلطة الحكومية والتعاضديات، تروم إلى تعزيز العمل وتشجيعه عن بعد.

كاين كذلك بعض الأمور اللي عندها علاقة بالداخلية:

- ✓ تدبير الإعانات الممنوحة للجمعيات، في هاذ الإطار بطبيعة الحال، خص السيد الوزير يكون:

- إعمال نظام محاسباتي خاص بالجمعيات؛
- تعزيز آليات المراقبة والتقييم؛
- وضع حد لقياس مؤشرات ربط النتائج بالأهداف إلى آخره.

كذلك، كاين سلسلة الدواجن، اللي أساسي هو أننا نعملو بالتوصيات ونوضعو حد للعمل ديال الوسطاء اللي من طبيعة الحال كيقومو بأعمال يندى لها الجبين والمواطن اللي كيكون كياكل فيها الدق ديالو.

آخر نقطة، هو ما كاينش الوزير ديال التشغيل "الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات" كاين توصيات منذ 2005 لم تنفذ وهي عضوية الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في المجلس..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا لكم على مساهمتكم، السيد المستشار المحترم.

شكرا.

وأعطي الكلمة لمداخلة السيدات والسادة الوزراء المحترمون، وأول المداخلة ستقدمها السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في حدود 10 دقائق، ونتمنى كذلك من الحكومة أن تلتزم بالتوقيت كما التزم به السيدات والسادة المستشارين.

جميع أعضاء الحكومة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أود أن أتقدم بالشكر للسيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات والسيدات والسادة القضاة على التقرير القيم الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول وكذا على التوصيات التي جاءت في هذا التقرير، كما أود أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

يشرفني أن أخصص تدخلي هذا لعرض وجيز حول إجراءات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في إطار استراتيجيتها الجديدة، هته الإجراءات التي تمثل بعض الأجوبة على التوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2019-2020 والذي تضمن الخلاصة التالية:

- ✓ تأسيس الرؤية الاستراتيجية للقطب الاجتماعي على تشخيصات حقيقة ودراسات قبلية، تسمح أساسا بالتحديد الدقيق لبنية الفئة المستهدفة وحاجياتها الفعلية؛
- ✓ الحرص على أن يكون مسلسل التخطيط الاستراتيجي تشاركيا وأن تمكن استراتيجية القطب الاجتماعي من تحديد أهداف تستجيب بفعالية لحاجيات وأولويات يتم تحديدها بشكل واضح، وتكون مقرونة بمؤشرات لقياس مدى إنجازها؛
- ✓ الحرص على أن تتم ترجمة استراتيجية القطب الاجتماعي إلى مخططات عمل مقرونة بإجراءات وتدابير واضحة وإلى أجندة إنجاز محددة وكذا إلى تنظيم ملائم وموارد ووسائل مناسبة لتفعيلها؛
- ✓ وضع آليات تتبع وتقييم وسيطة لتنزيل الاستراتيجية وتحسين تسيير برنامج الدعم بتنسيق مع باقي الفاعلين، خصوصا بالنسبة للجوانب المرتبطة بالاستهداف وتقضية الفئات المستهدفة وتدبير البرنامج وإنجاز الخدمات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

استندت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في تنزيل إستراتيجيتها 2022-2026 إلى سياق وطني إيجابي يتميز بتبني المملكة لنموذج تنموي جديد وتفعيل البرنامج الحكومي 2021-2026، والذي جعل من أولى أولوياته تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية كما أرادها صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، ومن خلال مجموعة من الأوراش أهمها تعميم الحماية الاجتماعية وتوفير المساعدة الاجتماعية الملائمة للفئات في وضعية هشة وتعزيز مشاركة النساء في الاقتصاد الوطني، كفاعل أساسي في التنمية الاجتماعية، كما اعتمدت على توصيات المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للحسابات ودراسات تم إنجازها قبل 2022.

وفي إطار تنزيل هته الاستراتيجية، أجرت الوزارة لقاءات تشاورية جهوية، بهدف تقوية وترسيخ المقاربة التشاركية مع كل الفاعلين، وإضفاء الطابع الترابي على الاستراتيجية وكذا تعزيز مسلسل التنمية الدامجة والمستدامة وتحقيق المساواة والعدالة المجالية بين الجهات في المجال الاجتماعي مع تثمين العنصر البشري.

وتتوخى هته الاستراتيجية الجديدة "جسر" بلورة رؤية جديدة لتدخلات القطب الاجتماعي تقوم أساسا على تحرير الطاقات والاستثمار في العنصر البشري كرافعة أساسية لتجديد اجتماعي مبتكر ودامج ومستدام، وتؤسس لهندسة اجتماعية جديدة تهدف إلى توفير جيل جديد من الخدمات الملائمة لاحتياجات المواطنين والمواطنات، وذلك في إطار الالتقائية بين السياسات العمومية والبرامج ومبادرات مختلف الفاعلين على الصعيدين الوطني والجهوي والمحلي، مع التركيز على الأسرة المتضامنة كرافعة للتنمية الاجتماعية المنصفة والدامجة والمستدامة والاعتماد على الرقمنة كآلية لتحسين الشفافية والاستهداف والنجاعة في تدخلات المجال الاجتماعي.

وتتجلى المبادئ المؤسسة لهته الاستراتيجية في:

- ✓ الإلتقائية؛

- ✓ المقاربة الحقوقية؛
- ✓ الاستدامة؛
- ✓ والجودة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن استراتيجية وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تهدف تنزيل المحاور الأربع التالية:

- أولا، تأهيل القطب الاجتماعي بكل مكوناته؛
- المساهمة في تفعيل المساواة والتمكين والريادة للمرأة؛
- تحسين وضعية وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- وإرساء سياسة عمومية أسرية تدعم الأسرة المتضامنة المحتضنة والممكنة لكل أفرادها بدون تمييز.

المحور الأول: تأهيل القطب الاجتماعي

ففيما يخص المحور الأول المتعلق بتأهيل القطب الاجتماعي، سيتم تنزيله عبر مجموعة من الأوراش، أهمها:

- ✓ تأهيل مراكز التعاون الوطني التي يفوق عددها 4200 مركز، تسيرهم جمعيات شريكة، وذلك عبر إعادة تأهيل وتطوير وتجويد العرض الحالي وتثمين وتقوية التأطير وإطلاق جيل جديد من المراكز كالشباك الاجتماعي الموحد وتطوير وتعزيز منظومة خدمات المساعدة الاجتماعية وبرامج التأهيل والإدماج الاجتماعي مع تنزيل أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ الاعتماد على الرقمنة كآلية فعالة لاستهداف الأسر والفئات الاجتماعية في وضعية صعبة وتجميع ودراسة المعطيات وتدبير ونجاعة منظومة البرامج والخدمات الاجتماعية؛
- ✓ تحسين جودة خدمات الاستقبال والاستماع والتوجيه وتطوير وملاءمة برامج التأهيل والتكوين والمواكبة للمستفيدين من خدمات القطب الاجتماعي وخلق مسارات مبدعة للإدماج الاجتماعي؛
- ✓ تقوية وتعزيز الموارد البشرية، خاصة بتشجيع وتسريع إخراج الإطار العام للعاملين الاجتماعيين؛
- ✓ إعادة تموقع وكالة التنمية الاجتماعية باعتبارها آلية أساسية للهندسة الاجتماعية ولتأطير ومواكبة الحاضنات الاجتماعيات في تكامل مع التعاون الوطني، الذرع الميداني للتنمية الاجتماعية للقرب؛
- ✓ تعزيز التمثيلية الجهوية للوزارة لدعم الالتقائية وتقريب الإدارة من المواطنين؛
- ✓ تعزيز انفتاح المعهد الوطني للعمل الاجتماعي على الجهات والجامعات وتنويع العرض التكويني وتأهيل الجمعيات الشريكة وتكوين مواردها البشرية، بالإضافة إلى هيكلة أدوار العامل الاجتماعي عبر توفير ترسانة تشريعية وتنظيمية متكاملة، وذلك بإخراج الوضعية التنظيمية المتبقية الخاصة بتنزيل القانون 45.18 المتعلق بتنظيم مهن العاملات والعاملين الاجتماعيين؛
- ✓ تعزيز الشراكة مع الجهات بالتعاقد مع الجهات بوضع منصة جهوية للالتقائية تستجيب للانتظارات المعبر عنها من خلال اللقاءات التشاورية الجهوية؛
- ✓ الشراكة والنهوض بالتشبيك من خلال دعم مبادرات المجتمع المدني وتطوير الشراكة بين الجماعة والوزارات.

المحور الثاني: المساواة والتمكين والريادة للمرأة

أما بخصوص المحور الثاني والمتمثل في المساواة والتمكين بإطلاق برنامج "جسر" لتكوين 36 ألف امرأة، وكذلك مواصلة تنزيل السياسات العمومية في مجال النوع والمناصفة، خاصة عبر الآلية الجديدة المتمثلة في "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" التي تم إطلاقها عبر المرسوم 2.22.194 الذي صادق عليه المجلس الحكومي يوم الخميس 9 يونيو.

المحور الثالث: إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

أما فيما يخص المحور الثالث الخاص بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، فتعمل الوزارة على:

- ✓ تنزيل النظام الجديد لتقييم الإعاقة، وكذا بطاقة الإعاقة كآلية للالتقائية وتضمين حزمة من الخدمات الاجتماعية والطبية؛
- ✓ تعزيز تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ✓ وكذلك دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
- ✓ وكذلك خلق في إطار شراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، مراكز متعددة الخدمات الطبية وشبه الطبية في كل العمالات.

المحور الرابع: السياسة العمومية الأسرية

أما فيما يخص المحور الرابع الخاص بالسياسة العمومية الأسرية، فتعمل الوزارة على ضمان الحقوق من خلال:

- ✓ بلورة قوانين ومراسيم تنظيمية وتكميلية للنهوض بالحقوق الفئوية: للنساء، الأطفال، الأشخاص المسنين، الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص في وضعية هشة، في إطار مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني وكذا ضمان وحدة الأسرة واستقرارها والحفاظ عليها؛
- ✓ تقديم حزمة خدمات تكميلية في إطار الحماية الاجتماعية؛

- ✓ إحداث مفهوم الأسرة المستقبلة والأسرة المتضامنة وكذلك إجازة الوالدين لمساعدة الأمومة والتكفل بعوض داخل الأسرة للأطفال والأشخاص المسنين وتوسيع الخدمات الأسرية لتشمل جميع الفئات الهشة بدون تمييز؛
- ✓ إحداث وتعميم دار الأسرة للمواكبة الأسرية؛
- ✓ التمكين الاقتصادي للجميع لمحاربة الهدر المدرسي: جواز القاصر، توفير خدمات الوساطة الأسرية، التربية الوالدية، الإرشاد الأسري، إحداث مسارات لمواكبة والإدماج عبر الحاضنة الاجتماعية لجميع مكونات الأسرة؛
- ✓ وأخيرا، مأسسة التمثيلية الأسرية مجتمعية، بالإضافة إلى تأهيل ومواكبة الجمعيات العاملة في إطار حماية ومواكبة الأسرة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الختام، أؤكد لكم أن الوزارة رهن إشارة مجلسكم الموقر للمزيد من الإضافات والتوضيحات، خاصة في الشق المتعلق بالمرأة وأيضا الأشخاص المسنين والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة.

وفيما يخص المرأة، فإن بلادنا على موعد هام هذا الأسبوع في الحقيقة والأسبوع المقبل ستكون تقديم أمام لجنة مكافحة جميع أشكال التمييز ضد النساء "سيداو" (CEDAW[2]) بجنيف، والذي سنقدم خلالها تقرير التطورات المهمة التي عرفتها بلادنا فيما يخص النهوض بوضعية المرأة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا على اهتمامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

أعطي الكلمة للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والأطر المهنية المهتمين المتابعين لأطوار هذه الجلسة الهامة،

أيها الحضور الكرام،

بإمعان كبير، تابعنا المداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين في إطار مناقشة ما تضمنه التقرير السنوي الأخير للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019-2020 من الملاحظات والتوصيات الرصينة، والتي همت فيما يخص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، المنظومة الصحية وعرض علاجات في القطاع العام.

فالشكر موصول للسيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات والسادة القضاة، الذين عملوا بتفاني على إخراج هذا التقرير.

واستحضارا منا للرهانات الكبرى التي تشتغل عليها الوزارة مع باقي الفاعلين والشركاء لإنضاج كافة شروط تنزيل الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية وتوسيع مجال التغطية الاجتماعية، وفقا للتوجيهات المولوية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والمترجمة من خلال مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، والمدرجة كذلك كمحاور أساسية في برنامج العمل الحكومي، فقد اعتبرنا في الوزارة على أن صدور تقرير المجلس في هذه الفترة يعد فرصة سانحة لتدعيم الأسس والمرتكزات التي سيتم اعتمادها في تنزيل الإصلاح الشمولي المرتقب للمنظومة الصحية.

لذلك، وبمجرد نشر مضامين التقرير في الجريدة الرسمية لتاريخ 14 مارس 2022، قامت الوزارة أسبوعا عقب ذلك بتوجيه دورية إلى كل مسؤوليها بالمراكز الصحية واللا ممركزة، تدعوهم إلى الانكباب الفوري، كل فيما يخصه، تحت إشراف المفتشية العامة للوزارة على فتح نقاش معمق في شأن المحاور المتعلقة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية في تقرير المجلس الأعلى للحسابات وتنزيل مخطط عمل بآجال محددة وبتنسيق محكم، والانخراط لكافة مستويات القرار، محليا، جهويا وكذلك وطنيا، قصد تعبئة ما يلزم من الموارد والوسائل والإمكانات المتاحة، لمعالجة النقائص وأوجه القصور التي أثارها، لتصحيح وتقويم المسار.

وقد أثمر كل ذلك بوضع خارطة طريق عملية، تم تكليف بعض مصالح الإدراة المركزية للوزارة لمواكبة ودعم أجرأة ما تضمنته من تدابير إصلاحية على الوجه الأكمل، همت في جانب كبير منها الحكامة وتدبير وسائل الدعم وبعض مجالات المنظومة الصحية وكذا التغطية الصحية الأساسية، والتي سنستعرض بعضا منها كما يلي:

أولا، إعادة النظر في هيئات وآليات حكامة القطاع بشكل شامل وعميق، وذلك في إطار ورش إصلاح وتأهيل المنظومة الصحية الذي يتم الاشتغال عليه، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، مع مرافقة كل ذلك بتقييم حصيلة الإنجازات ووضع آليات لتتبع الإنجاز؛

ثانيا، الإعداد للرقمنة الشاملة للقطاع، عبر إحداث نظام معلوماتي صحي مندمج وشامل، يرتكز على الملف الطبي المعلوماتي المشترك وعلى ربط المؤسسات الصحية بتكنولوجيا المعلومات وإعداد أنظمة معلوماتية مندمجة لتدبير الأدوية والمنتجات الصحية والموارد البشرية والاستقبال والقبول بكافة المستشفيات العمومية؛

[2] **T**he **C**onvention on the **E**limination of All Forms of **D**iscrimination **A**gainst **W**omen

ثالثا، تكريس نهج الإشراف المنتدب (la gestion déléguée) على مشاريع إحداث المؤسسات الصحية الجديدة لفائدة الوكالات المتخصصة في المجال: كالوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، اعتمادا على المعايير والشروط والأهداف المعتمدة في البرمجة الطبية والبرمجة التقنية والوظيفية المضمنة في الوثائق والقواعد المرجعية التي تهم عددا كبيرا من المصالح والوحدات الطبية؛

رابعا، الاشتغال على مخطط الإصلاح الهيكلي والتنظيمي لمنظومة تحاقن الدم لمواكبة التحديات المستقبلية، من خلال إخراج مشروع "الوكالة الوطنية للدم" مع تدعيمها بالموارد والوسائل الكافية للعمل؛

خامسا، مراجعة السياسات الدوائية بهدف توفير نسخة محينة تمتد إلى غاية سنة 2026، تكون ملائمة أكثر للأوراش المفتوحة قصد تيسير ولوج المواطن إلى الدواء والمواد الطبية الأخرى كالمستلزمات الطبية، لكنها ستمكن كذلك من الاستجابة لانتظارات الفاعلين في القطاع خلال 5 سنوات المقبلة؛

سادسا، تحسين تدبير المراكز الاستشفائية عبر دعمها بالموارد البشرية المتخصصة وتعزيز قدراتها التدبيرية في انتظار استكمال تنزيل وتعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي، والعمل على مناولة أنشطة الاستقبال والفوترة، مع تعزيز تتبع ومراقبة حسن تنفيذها؛

سابعا، تجويد أنشطة استقبال وتقديم العلاجات بالمستشفيات العمومية، عبر تأهيل فضاءات الاستقبال وتدبير عملية الإرشاد والتوجيه والانتظار ومعالجة الشكايات وخدمة أخذ المواعيد عبر الهاتف أو التطبيق الإلكتروني للمستشفيات العمومية؛

ثامنا، تحسين ظروف الاستقبال بالمستعجلات الطبية التي تعرف ضغطا كبيرا، عبر تطوير مسالك المستعجلات المتخصصة في إطار البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل هذه المصالح وفقا لمعايير الدليل المرجعي للمستعجلات الطبية، والعمل على تنظيم مسارات المرضى وتسيير هذه المصالح، عبر إصدار نص تنظيمي خاص بتنظيم مصالح الاستقبال بالمستعجلات وتطوير ممارسة الطب عن بعد في مجال المستعجلات بين المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب وكذا وحدات المستعجلات الطبية للقرب، كما ستعمل المصالح المختصة على إعداد مشروع يحدد المهام وشروط الوصول وطريقة تشغيل مصالح الاستقبال بالمستعجلات؛

تاسعا، بذل مجهودات كبيرة لتجويد أداء المصالح الطبية التقنية وفق المعايير المعتمدة والمركبات الجراحية، المختبرات، مصلحة الفحص بالأشعة، والصيدليات عبر زيادة عدد غرف العمليات الجراحية، وتحسين الوحدات المكلفة بالتعقيم وتأهيل المركبات الجراحية وتكثيف المراقبة الدورية لها؛

عاشرا، تحسين تدبير الموارد البشرية عبر تفعيل مجموعة من الإجراءات، منها الزيادة في المناصب المالية المخصصة للمستشفيات واعتماد التدبير الجهوي لها والرفع من الطاقة الاستيعابية لمعاهد التكوين وتظل الأوراش الكبرى، لاسيما مشروع قانون الوظيفة الصحية المرتقب، إضافة إلى الترخيص للأطباء الأجانب بمزاولة مهنة الطب ببلادنا وتحفيز أطباء مغاربة العالم على العودة ودعم القطاع الصحي ببلدهم الأم، وكذا تقوية الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام والجماعات الترابية، من أبرز مقومات تعزيز وتثمين الموارد البشرية بالقطاع؛

النقطة 11، إعطاء العناية اللازمة والقصوى لمحور التغطية الصحية الأساسية، حيث انخرطت الوزارة في التوجيهات الكبرى الخاصة بتعميم الحماية الاجتماعية، التي كما نعلم من بين مرتكزاتها توسيع التغطية الصحية لتشمل جميع المواطنين المغاربة بكل فئاتهم، بمن فيهم المدرجون حاليا في نظام المساعدة الطبية في أفق نهاية 2022، مما سيمكنهم من الاستفادة من التأمين عن المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

ولأجل حكامة التغطية الصحية الأساسية، تم العمل على مراجعة القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، من أجل سد بعض الثغرات التي تعتريه وتركيز نشاط الوكالة الوطنية للتأمين الصحي على مهامها الرئيسية.

وقد تم عرض المشروع من قبل الوزارة على الأمانة العامة للحكومة خلال شهر أكتوبر 2019، ومن أجل استكمال إجراءات تنزيل القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تم العمل بمعية جميع المتدخلين على إصدار النصوص التنظيمية لتطبيق القانون المذكور والعمل بالتدرج على إدراج كل صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف من الأشخاص الخاضعين لتشمل فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا إدراج فئات أخرى من خلال المصادقة على المراسيم المتعلقة بالأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة والتجار والصناع التقليديين، الذين يمسكون المحاسبة والمقاولين الذاتيين والأطباء والصيادلة والموثقين والبياطرة والمهندسين والمساحين الطبوغرافيين وغيرهم، بالإضافة إلى المراسيم المتعلقة بفئات أخرى منهم: فلاحة وحرفيين وسائقي سيارات الأجرة وفنانين، بالإضافة كذلك لذوي الحقوق المرتبطين بهم.

كما سيتواصل العمل على إدماج الفئات المتبقية كمهنيي الصحة والسائقين المهنيين والمفوضين القضائيين والتجار والمرشدين السياحيين وكذا الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED[3]) كل ذلك خلال ما تبقى من سنة 2022.

هذا، ولمواكبة كل هذه التدابير في إطار الأوراش الكبرى المفتوحة، يتواصل الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية، بالارتكاز على أربعة مبادئ توجيهية:

[3] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

1- تثمين الموارد البشرية؛
2- تأهيل العرض الصحي؛
3- إحداث مجموعات صحية ترابية؛
4- اعتماد ملف طبي لكل مريض مشترك بين كافة المتدخلين.

شكرا على حسن الإصغاء.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.
الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فتطرقت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في عرضها إلى سلسلة الدواجن وأسواق الجملة للخضر والفواكه.

فبالنسبة لسلسلة الدواجن: يعد القطاع ديال تربية الدواجن من بين أهم القطاعات الإنتاجية بالمغرب، ويلعب دورا أساسيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وقد حظيت سلسلة الدواجن بأولوية ضمن مخطط "المغرب الأخضر"، كسلسلة ذات قيمة مضافة عالية تساهم في رفع الناتج الداخلي الخام الفلاحي.

وتم إبرام أول عقد برنامج للقطاع سنة 2008 بين الحكومة والفيدرالية البيمهنية للدواجن، لأربع سنوات 2008-2013، وقد تم تحقيق الأهداف المسطرة قبل نهاية الفترة المحددة لهذا العقد البرنامج الأول، خاصة على مستوى الإنتاج، وتم تجديد هذا العقد البرنامج لتطوير سلسلة الدواجن للفترة 2011-2020، والذي أعطى الأولوية للصناعة التحويلية بها، وذلك عبر دعم الاستثمار من أجل تثمين منتجات الدواجن وتطوير نماذج التجميع، وإحداث وحدات التربية البديلة وتحسين قنوات التسويق وإنعاش تصدير منتجات الدواجن.

وارتكز برنامج العمل لهذا العقد أساسا على تأهيل القطاع وإنعاش الاستثمار وتشجيع الاستهلاك الوطني والتصدير، وهكذا إلى حدود سنة 2020 ارتفع مستوى الإنتاج الوطني إلى 685 ألف طن من اللحوم البيضاء و6.55 مليار وحدة من بيض الاستهلاك، مما ساهم في ضمان تغطية حاجيات الاستهلاك بنسبة 100% من منتوجات الدواجن، وقد مكن هذا الإنتاج من الرفع من مستوى الاستهلاك السنوي للفرد ليصل إلى 21 كيلو غرام من اللحوم البيضاء خلال الفترة 2018-2020، يعني المعدل ديال هاذ الفترة.

وبخصوص المعيقات التي تواجه قطاع الدواجن، يتعلق الأمر:
- أولا، بكثرة الوسطاء في القطاع؛
- الوحدات الإنتاجية التي لا تتوفر على ترخيص من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية؛
- سوق الدواجن الحية غير مهيكل: 92% من لحوم الدواجن الحية يتم تسويقها عبر المذابح التقليدية؛
- ضعف استغلال مجازر الدواجن العصرية واستمرار تواجد وحدات الذبح التقليدي، أي الرياشات، وضعف تأهيلها.

فنظرا لهاذ الاختلالات، والتي تشكل عائقا أساسيا في تطوير القطاع ديال الدواجن، قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية بشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية والمهنيين بعدة إجراءات تتمثل فيما يلي:

أولا، تعزيز القطاع المنظم طبقا لمقتضيات القانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات البيمهنية، والذي تم بموجبه الاعتراف بالفيدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن، اللي بغيت نقول بأن هاذ الفيدرالية كانت هي قائمة قبل مخطط "المغرب الأخضر"، ولكن ملي جاء القانون تم الاعتراف بها ولت كمحاور وحيد لقطاع الدواجن؛

ثانيا، تأهيل وحدات تربية الدواجن طبقا لمقتضيات القانون 49.99 المتعلق بالوقاية الصحية لتربية الطيور الداجنة وبمراقبة إنتاج وتسويق منتوجاتها، بحيث مكنت هذه العملية من ترخيص ما يقرب من 9000 وحدة تربية الدواجن و56 محضن و27 مجزرة معتمدة و19 مركز توظيب بيض الاستهلاك و40 وحدة لتصنيع الأعلاف المركبة و3 وحدات لتحويل البيض و50 وحدة لتقطيع اللحوم.

أما فيما يخص المجازر، فلا يزال استغلال وتشغيل طاقة المجازر الصناعية حاليا ضعيفة وتعاني من منافسة حوالي 15 ألف رياشة، فالمجازر التي يبلغ عددها 27 هي معتمدة ومراقبة من طرف (l'ONSSA[4]) لكنها لم تتمكن من اختراق السوق وتعالج جزءا ضعيفا من إنتاج القطاع، فالواقع أن الرياشات تعالج أكثر من 90% من لحوم الدجاج و10% من لحوم الديك الرومي على المستوى الوطني، وقد تم بذل الكثير من الجهود لتحسين التسويق والذبح، لكن هذا يبقى رهينا بالانخراط والتدخل الفعلي لكل الفاعلين المعنيين.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على الدورية المشتركة بتاريخ 3 ماي 2019 من طرف وزارة الفلاحة والداخلية لفرض مساطر المراقبة والتتبع، هذه الدورية تهم بالخصوص شروط النقل وتسويق الدواجن الحية والشروط التي يجب أن تستوفيها وحدات الذبح للقرب الموجهة للاحتياجات الحصرية

[4] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires

للأسر، وتحدد كذلك شروط ولوج الدواجن إلى أسواق البيع بالجملة ونمط عمل هذه الأسواق لضمان تتبع منتجات الدواجن.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يتميز بدينامية عالية في مجال التصدير وولوج الأسواق الخارجية، خاصة السوق الإفريقي، حيث بلغ حجم الصادرات سنة 2018 بالنسبة لبيض التفقيس لأجل دجاج اللحم، 21.044.000 وحدة من كتاكيت يوم واحد.

ولترسيخ مكتسبات مخطط "المغرب الأخضر" وتثمين القطاع وفي إطار تنزيل الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر"، تعمل الآن الوزارة بشراكة مع المهنيين على وضع اللمسات الأخيرة على عقد البرنامج 2022-2030 بالنسبة لسلسلة الدواجن، الذي سيسعى إلى الرفع من مستوى الإنتاج الإجمالي إلى 912.000 طن من اللحوم البيضاء و7.6 مليار بيضة في أفق سنة 2030، مع تحسين استهلاك منتجات الدواجن تدريجيا إلى 24 كيلوغرام من لحوم الدواجن للفرد الواحد سنويا والمرور من 195 إلى 200 بيضة للفرد سنويا.

فيما يخص أسواق الجملة للخضر والفواكه، فتتوفر بلادنا حاليا على 38 سوق للجملة للخضر والفواكه لتسويق حوالي 3.5 مليون طن سنويا من الخضر والفواكه، أي ما يعادل 30% من الإنتاج الوطني، فقط 30% من الإنتاج الوطني اللي كيمر بالأسواق ديال الجملة، مما يمكن من إنجاز رقم معاملات سنوي يبلغ حوالي 7 مليار ديال الدرهم.

وفعلا، كما ذكر تقرير المجلس الأعلى للحسابات، فإن أسواق الجملة الحالية تعاني من عدة مشاكل واختلالات، منها:

- ضعف البنية التحتية لأسواق الجملة وانعدام الخدمات بها، باستثناء عدد قليل من الأسواق؛
- الظروف الصحية والنظافة غير الملائمة؛
- نمط تسيير غير ملائم، مما يؤثر سلبا على جاذبية وأداء أسواق الجملة؛
- تغطية غير متكافئة للتراب الوطني؛
- تعدد الوسطاء مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ونظرا لهذه الاختلالات والتي تعيق نجاعة عمل هذه الأسواق ببلادنا، قامت وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية ووزارة التجارة بوضع خطة إصلاح طموحة لإنشاء وتحديث أسواق الجملة للفواكه والخضر، وتعتمد هذه الخطة على مخطط توجيهي لأسواق الجملة والخضر والفواكه، يضم 34 سوقا والذي يهدف إلى تغطية متوازنة للتراب الوطني لخدمة أفضل للساكنة، وترتكز أهم محاور هذا الإصلاح على:

أولا، في الجانب الأول ديال البنيات التحتية اللي خصها تكون عصرية وطاقة استيعابية ملائمة، وفيها، أولا، البنيات التحتية اللي خصها تستجيب للمعايير الدولية وملاءمة للطاقة الاستيعابية لأسواق الجملة، أسواق متعددة المنتوجات، يعني منتوجات فلاحية وغذائية ومنتوجات نباتية وحيوانية ومتعددة الأنشطة، عرض متكامل للخدمات، خصوصا فيما يخص محطة التبريد ومحطات لغسل وتخزين الصناديق وورش لفرز وتعبئة المواد الفلاحية، جمع ومعالجة النفايات، خدمات صحية وخدمات موجهة للأشخاص؛

أما الجانب الثاني فيهم نمط التسيير اللي خصو يكون فعال لهاذ أسواق الجملة للخضر والفواكه، ويمكن من تطوير هذه المرافق، ويعتمد التدبير المفوض أو الشراكة مع القطاع الخاص.

وتتمثل أهم الآثار المرتقبة لهذا الإصلاح:

- أولا، في تحسين سلسلة القيم للمنتوجات الفلاحية المسوقة عبر أسواق الجملة والتي تؤثر إيجابيا على جودة المنتوجات، مما يؤدي إلى تحسين دخل الفلاحين؛
- الرفع من حجم الخضر والفواكه التي تمر عبر أسواق الجملة من 3.5 مليون طن حاليا إلى ما يفوق 6 مليون طن؛
- إنجاز استثمار إجمالي يفوق 9 مليار ديال الدرهم؛
- خلق فرص مهمة للشغل، حوالي 100.000 منصب شغل.

لإنجاز وتفعيل هاذ الإصلاح، فإن الإستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الفلاحي "الجيل الأخضر"، التي أطلقها جلالة الملك نصره الله في فبراير 2020، تهدف أساسا فيما يخص الركيزة ديالها الثانية إلى تحسين ظروف تسويق وتحديث قنوات توزيع المنتجات الفلاحية، وذلك من خلال إنشاء 12 سوقا بالجملة من الجيل الجديد في أفق 2030، وذلك في إطار المخططات الجهوية لتنزيل الإستراتيجية الفلاحية.

وقد شرعنا في إنجاز مشروع مع طبعا الشركاء المؤسساتيين، مشروع نموذجي من الجيل الجديد في الرباط، وذلك بشراكة كذلك مع السلطات المحلية، وهو حاليا في طور البناء ونتمناو من الله باش غادي تكتمل الأشغال في مارس 2023 المقبل.

ومن جهة أخرى، نعمل حاليا على إنشاء الشطر الأول المكون من 4 أسواق الجملة ذات بعد جهوي من الجيل الجديد ببركان ومكناس ومراكش وأكادير، ويتوقع إنجاز هذه الأسواق نهاية سنة 2024، والشطر الثاني اللي تيهم الأسواق المتبقية يعني 7 أسواق، غادي يجي من بعد.

وكذلك بغيت نشير إلا أنه استجابة لمطالب المهنيين، فقد أعدت الوزارة المكلفة بالفلاحة مشروع قانون جديد لتمكين المجمعين اللي منخرطين في التجميع الفلاحي للتسويق المباشر للخضر والفواكه، دون إجبارية المرور بأسواق الجملة، وهذا القانون ديال 37.21 اللي كان صادق عليه المجلس ديالكم الموقر في يوليوز الماضي، وسيمكن هذا الإطار من تجاوز تدخل الوسطاء ومن توسيع شبكة توزيع هذه المواد، من خلال عقد شراكات مع الأسواق الكبرى والمتوسطة وكذا المحطات الاستهلاكية الأخرى المنظمة.

وشكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في مداخلتين، المداخلة الأولى نيابة عن السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛ والمداخلة الثانية حول قضايا الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، نيابة عن السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غنلقي الكلمة عوض السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات لأنه أصيب بفيروس كورونا البارح.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019-2020، وهي مناسبة لأتقدم للسيدة الرئيس الأول بالشكر والتأكيد على أهمية الأدوار التي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية ببلادنا.

إن التقرير موضوع مناقشتنا في هذه الجلسة، وعلى غرار كل التقارير التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات، يكتسي أهمية كبرى في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة والشفافية والمسؤولية، وهي المبادئ التي لا يمكن أن تستقيم دولة المؤسسات بدونها، وهذا ما رسخه دستور 2011 بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومما لا شك فيه أن عرض ومناقشة هذا التقرير السنوي أمام المؤسسة التشريعية الموقرة يعزز المراقبة المؤسساتية للحكامة، ويتيح لعموم المواطنات والمواطنين الإطلاع على مضامين هذه التقارير المهمة، وهو ما يقوي المسار الديمقراطي ببلادنا، ويعطي بعدا أعمق لعمليات الافتحاص والمراقبة، التي نعتبره آلية مهمة للوقوف على مدى احترامنا للضوابط والمقتضيات القانونية والمساطر المعمول بها والمبادئ الدستورية في عملية التدبير التي تتحمل مسؤوليتها في الجوانب التالية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سأتناول في مداخلتي المحور المتعلق بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والتي أورد التقرير السنوي بشأنها الجوانب التالية:

أولا، التموقع الاستراتيجي ونظام الحكامة للوكالة؛

ثانيا، إنعاش التشغيل المأجور؛

ثالثا، تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل الذاتي.

التموقع الاستراتيجي ونظام الحكامة للوكالة:

حيث يوصي المجلس الأعلى للحسابات الوزارة بتعزيز تموقع "الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات" كمرفق عمومي للتشغيل مع وضع برامج إنعاش التشغيل تلائم كل فئة من الباحثين عن الشغل، وإعادة النظر في الدور الذي يجب أن تلعبه في تدبير التكوينات التأهيلية، وبالإضافة إلى ذلك يوصي المجلس الأعلى للحسابات الوكالة بما يلي:

- ✓ الحرص على تنزيل مخططاتها للتنمية ضمن عقود البرامج المتعاقد بشأنها مع مصالحها جهويا ومحليا، مع إدماج مؤشرات نوعية تأخذ بالاعتبار الفئة المستهدفة والخصوصيات الترابية والقطاعية؛
- ✓ الحرص على توافق نظام معلومات الوكالة مع مخططاتها التنموية وتغطية جميع أنشطتها بتطبيقات فعالة ومندمجة وآمنة؛
- ✓ الحرص على احترام الالتزامات المقررة بالنسبة للتكوين التعاقدي للشغل، كالتكوين من أجل التوظيف، يضمن إدماج الباحثين عن الشغل المكونين في هذا الإطار؛
- ✓ تحسين فعالية برامج التكوين التأهيلي والحرص على أن تكون هذه التكوينات مرتبطة بفرص حقيقية للتشغيل، بتشاور مع الشركاء المعنيين، والحرص على وضع وتفعيل عرض للخدمات في مجال مواكبة ودعم حاملي المشاريع يوضح المسار والأدوات ويستجيب لخصوصيات كل فئة منه، مع دعم قدرات مستشاري التشغيل بهذا الخصوص.

وفي هذا الصدد، تعمل الوكالة في مشروع مخططتها الاستراتيجي على التمييز بين البرامج، باعتبارها إجراءات تحفيزية، وعروض الخدمات التي من شأنها أن تجعل من الوكالة مرفقا عموميا لتشغيل دامج وشامل، كما تنهج الوكالة سياسة شراكة مندمجة موجهة نحو الالتقائية في السياسات العمومية للتشغيل والشراكات مع القطاع الخاص من أجل تعزيز عرضها الخدماتي لبعض الفئات ودعم البعد المجالي وتقريب الخدمات للمرتفقين.

إنعاش التشغيل المأجور:

وفيما يخص برامج إنعاش التشغيل، فإن عمليات التقييم التي تنخرط فيها الوكالة وعيا منها بضرورة التحسين المستمر، تمكن من استخلاص مخرجات تسهل وضع برامج أكثر فعالية تتلاءم مع كل فئة من الباحثين عن الشغل، كما أن تجربة الوكالة المجالية لأزيد من 20 سنة تجعل منها قوة اقتراحية في وضع برامج جديدة تستجيب لحاجيات المرتفقين على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة تحرص على تنزيل وتتبع التوصيات الموجهة لها من طرف المجلس الأعلى للحسابات، حيث شرعت الوكالة في تجويد

نظام التعاقد مع مصالحها الجهوية والإقليمية مع وضع آليات لتنزيل مخططاتها للتنمية، عبر إرساء مبدأ الخصوصية المجالية، حيث أن تحديد الأهداف يرتكز على تشخيص مجالي مع إدماج مؤشرات نوعية، تأخذ بعين الاعتبار الفئة المستهدفة والخصوصية الترابية والقطاعية، مع التخلي عن مبدأ التطور الخطي السنوي.

تسهر الوكالة على استكمال ورش التحول الرقمي عبر مشروع إعادة تصميم النظام المعلوماتي الحالي برعاية "وكالة تحدي الألفية"، والذي سوف يمكن قبل متم سنة 2022 من إنشاء ركائز نظام معلوماتي جديد، يتماشى مع استراتيجية الوكالة وتطورات قطاع الوساطة في التشغيل.

لتقييم تأثير التكوين التعاقدي على اندماج المستفيدين، تقوم الوكالة باعتماد استبيان مرحلي للإدماج، وهو مستند يتم ملؤه مباشرة من قبل المشغل ومصادق عليه من قبل مدير الوكالة الإقليمية، كما أن آلية الأداء المعتمدة، وفقا لدليل مساطر التأهيل تحدد نسبة 20% من مبلغ اتفاقية التكوين عن إدماج المستفيدين.

تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل الذاتي:

فيما يخص التكوين التأهيلي، تقوم لجنة تقنية منبثقة عن اللجنة الجهوية لتحسين قابلية التشغيل بدراسة العروض والمشاريع، وذلك عملا بالفقرة 8 من دليل المساطر للتأهيل، لذا فالتكوينات المنجزة في إطار التكوين التأهيلي المقترح تكون موضوع تصديق مسبق من طرف اللجنة المذكورة، والتي لها مهام محددة على مستوى الدورية المشتركة ما بين وزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الداخلية.

وتجدر الإشارة أن دليل مساطر التأهيل يشير إلى أن مؤسسة التكوين ملزمة بضمان خدمات المواكبة في الإدماج، وهي خدمة مؤدى عنها مبلغ 2000 درهم عن كل مستفيد مدمج، وتبقى تكاليف هذه الخدمة خارج عن تكاليف التكوين ولا تؤدى إلا بعد تعليل الإدماج، وتقوم الوكالة بتطوير أدوات وآليات متنوعة للمواكبة من أجل تكييفها بشكل أفضل مع فئة حامل مشروع، ويمكن للمستشار المتخصص في إنشاء المقاولات من خلال التكوين المستمر والتدريب على المستوى الإقليمي ومجموعة من الأدوات تلبية انتظارات حاملي المشاريع، وتعمل الوكالة على رقمنة خدمات المواكبة من أجل إدراجها عن بعد، اعتبارا لمحدودية الموارد البشرية والمالية.

ويتوخى مشروع المخطط الإستراتيجي لتنمية الوكالة إرساء نظام حكامة يعتمد على الممارسات الجيدة في مجالات عدة، كتطوير المعلومات الكثيفة وإدارة المعارف للمساهمة في استقراء سوق الشغل، وكذلك في مجال تدبير الأداءات والمخاطر عبر تحديث منظومة الرقابة اللي هي داخلية.

كما أن هناك المخطط الإستراتيجي اللي يعتبر العنصر البشري من أهم محاور تنمية الوكالة، لما يلعبه من أدوار جوهرية في تقديم خدمات الوساطة للمرتفقين، ولهذا ستعمل الوكالة على تطوير سياسة خاصة لإدارة الموارد البشرية، تستجيب للحاجيات والتطورات التي يعرفها القطاع، وتساهم في الرقي بعلاقة المشغل بالوكالة لكونها فاعلا رائدا في مجال التشريع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الختام، أود أن أجدد الشكر لمجلسكم الموقر ولكل السيدات والسادة المستشارين على اهتمامهم المتواصل بكل المواضيع ذات الصلة بمجالات الاختصاص ديال وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وأجدد التأكيد على استعداد الوزارة للتعاطي الإيجابي مع مختلف الملاحظات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات وعن مناقشات السيدات والسادة المستشارين.

فوفقنا الله لما فيه خير منظومتنا التكوينية وشبابنا، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المستشار السيد مُحَمَّد حنين، رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تستمري السيدة الوزيرة؟ ياك؟

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

بصفتي وزيرة الانتقال الطاقي.

السيد رئيس الجلسة:

نعم، الآن استمري.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والسيدة والسادة الوزراء المحترمون،

والسيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فتفاعلا مع مضامين العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى أمام أعضاء البرلمان حول أعمال المجلس خلال السنتين 2019-2020، يسعدني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مجموعة من المعطيات بشأن مضامين العرض، بالإضافة إلى جملة من التدابير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة، تفعيلا لتوصيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

وقبل ذلك، لا يمكن إلا أن نشيد بالأدوار الدستورية المهمة التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات وبالكفاءات التي تعمل به من أجل حماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، خصوصا أنها تتماشى مع النموذج التنموي الجديد، كما لا يفوتنا خلال هاذ الجلسة أن نهنئ السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على الثقة المولوية الشريفة كأول سيدة تتولى منصب الرئيس الأول لهذه المؤسسة الوطنية، التي تحرص على ممارسة الرقابة العليا على المالية العمومية.

حضرات السيدات والسادة،

عرف المغرب خلال العقود الأخيرة تطورا ديمغرافيا كبيرا، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية وتفاقم الصعوبات في جمع النفايات المنزلية والمماثلة لها وتثمينها، وتصل كمية النفايات المنزلية المخلفة في المجال الحضري فقط إلى حوالي 6 مليون طن في السنة اللي كيعادل تقريبا 800 غرام لكل فرد يوميا، وتتميز النفايات المنزلية المخلفة بالمغرب، لاسيما بالمجال الحضري بارتفاع نسبة الرطوبة ونسبة المواد العضوية التي تمثل ما يفوق 60%، وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار المطارح العشوائية التي أثرت بشكل سلبي على جودة المياه الجوفية والسطحية وتفشي الأمراض، وهذا كيأثر سلبيا على النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وتدهور الوضع البيئي بشكل عام.

للتغلب على الإشكاليات المرتبطة بتدبير ومعالجة النفايات واستدراك التأخر الحاصل، تم سنة 2006 إقرار القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، كما قام قطاع التنمية المستدامة سنة 2007 بشراكة مع وزارة الداخلية بإعداد البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها، فيهدف هذا البرنامج الذي قدرت كلفته آنذاك الإجمالية بـ40 مليار ديال الدرهم في أفق 2022 إلى:

- الرفع من النسبة ديال جمع النفايات إلى مستوى 90%؛
- إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية لصالح كل المراكز الحضرية؛
- إعادة تأهيل كل المطارح غير المراقبة وتطوير عملية الفرز وتدوير وتثمين النفايات عبر مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى 20%.

بخصوص حكامة هذا البرنامج، كتقوم اللجنة الوطنية التي تترأسها وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة بالمصادقة على البرنامج السنوي للمشاريع المستوفية لشروط الدعم، والذي يتم إعداده من طرف وحدة ديال تسيير البرنامج التي تشرف عليها وزارة الداخلية.

يتم تنفيذ المشاريع المستفيدة من الدعم من طرف هذا البرنامج في إطار اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية المعنية، مواكبتها بالمساعدة التقنية اللازمة، وذلك عبر وضع رهن إشارتها مكاتب للدراسات متخصصة لإنجاز دراسات الجدوى لمشاريع تدبير النفايات وإعداد ملفات الطلب ديال العروض، وقد خصص لهذا الغرض واحد الدعم مالي يقدر بـ47 مليون ديال الدرهم.

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج تم إلى حدود نهاية سنة 2021 تحقيق عدة إنجازات، بلغ حجم الاستثمار الإجمالي حوالي 21 مليار ديال الدرهم، ساهمت فيه وزارة الانتقال الطاقي بـ 3 مليار ديال الدرهم، وتهم هاذ الإنجازات ما يلي:

- ✓ أولا، الرفع من معدل جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى مستوى 96% عوض 44% اللي كانت سنة 2008؛
- ✓ الرفع من نسبة معالجة النفايات داخل مطارح المراقبة ومراكز الطمر والتثمين ديال النفايات إلى 63% من النفايات المنتجة مقابل 10% قبل سنة 2008؛
- ✓ إنجاز 26 مطرحا مراقبا بالكثير من المدن منها: فاس، وجدة، والجديدة... إلخ؛
- ✓ المساهمة في إنجاز 13 مركز لفرز وتثمين النفايات، تم إنجاز 6% منها وهي المراكز الموجودة في كل من مراكش والحسيمة، وبوجدور وإفران والداخلة وتطوان، واللي تهدف إلى رفع نسبة الفرز وتثمين النفايات المنزلية وتطوير المنظومة الصناعية في هذا المجال؛
- ✓ إعادة تأهيل 66 مطرحا عشوائيا، حيث تم إغلاق 39 مطرحا منها وتهيئة 27 مطرحا آخر؛
- ✓ إعداد 51 مخططا عمالاتيا وإقليميا لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها، وهناك 13 مخططا في مراحل متقدمة للإعداد، والتي خصص لها القطاع ديال التنمية المستدامة واحد الغلاف مالي ديال 95 مليون ديال الدرهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الإنجازات التي تحققت في إطار هذا البرنامج، لم يتم تحقيق كل الأهداف المحددة لبعض مكوناته، فأنجزت الوزارة سنة 2020 واحد الدراسة تقييمية لتنفيذ البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، بهدف الوقوف على الجودة والنجاعة ديال أهم الإنجازات، فحددت فيها المعيقات والإكراهات التي عرفها تنفيذ هذا البرنامج وأيضا اقترحت حلولا لتجويد تنزيله.

تتمثل أهم الخلاصات ديال هاذ الدراسة:

- ✓ أولا، كاين واحد النقص حاصل في القدرات المالية والتقنية للجماعات الترابية، خاصة اللي تتعلق بإعداد وتدبير الصفقات وتتبع المراقبة ومراقبة الشركات ديال التدبير المفوض لها باحترافية خلال مراحل الأشغال ومراحل الاستغلال؛
- ✓ الاقتصار على عمليات الطمر، مما يطرح مشكل ديال توفير العقار الضروري لهذه المنشآت وإنتاج عصارة النفايات بكميات كبيرة وغياب معالجته في جل الأحيان؛
- ✓ ضعف تثمين النفايات وتشجيع الفرز من المصدر مع ضعف إدماج القطاع غير المهيكل... إلخ.

وأخذا بعين الاعتبار نتائج هذا التقييم، وبهدف رفع هذه المعيقات والإكراهات، تمت بلورة مجموعة من التوصيات، منها:

- **أولا، على المستوى القانوني:** ضرورة تعديل القانون 28.00، بغية تعزيز وتثمين مكتسبات بلادنا في هذا المجال، وذلك بإدخال مجموعة من التعديلات اللي نص عليها قانون الإطار 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة

والتنمية المستدامة؛

- **ثانيا، على مستوى الحكامة:** يجب تعزيز إطار مؤسساتي لتدبير أنجع للنفايات المنزلية والمماثلة لها على الصعيدين الوطني والمحلي، وتقوية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- **ثالثا، على المستوى المالي:** من الضروري القيام بمراجعة كاملة للنموذج المالي المعمول به حاليا.

وبخصوص تقييم تنفيذ البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها من طرف المجلس الأعلى للحسابات، فقد أصدر مجموعة من التوصيات والاقتراحات اللي تتقاطع بشكل كبير من نتائج هذه الدراسة التقييمية اللي عملتها الوزارة.

من بين التوصيات عندكم:

- ✓ الانتقال من مراقبة مبنية أساسا على الجمع والطمر إلى مراقبة جديدة تحث على تقليص النفايات والفرز من المصدر أو عند الإيداع، والتدوير وتثمين في الحدود القصوى المتاحة وحصر الطمر في النفايات النهائية؛
- ✓ إجراء تغيير عميق على النموذج الاقتصادي المعمول به حاليا لحفز الموارد المتأتية من تقليص النفايات ومن التثمين الطاقي وغير الطاقي بعد إقامة شروط الفرز الانتقائي وفق نموذج مزدوج (la collecte sélective en biflux)؛
- ✓ تطبيق نظام المسؤولية الموسعة لمنتجي النفايات وتطبيق الإتاوات على المنتجين الكبار وتطبيق الجزاءات على المخالفين لنظام الجمع والتخلص من النفايات؛
- ✓ العمل على تحرير قطاع التثمين الطاقي؛
- ✓ إزالة العوائق القانونية في هذا الشأن؛
- ✓ دراسة جدوى وإمكانية إرساء نموذج التدبير يناط بمقتضاه بالمدبر العمومي إنجاز الاستثمارات المتعلقة بمشاريع تدبير النفايات، على أن يسند الاستغلال للقطاع الخاص، عبر عقود للتدبير المفوض.

فالوزارة تفاعلت طبعا بشكل إيجابي مع هذه التوصيات، وأفادت المجلس الأعلى للحسابات بمجموعة من التوضيحات والاقتراحات، من شأنها المساهمة في تحسين وتجويد وضعية قطاع تدبير النفايات.

ففي إطار تفعيل مخرجات هذه الدراسة ديال التقييم ديال الوزارة وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتحسين تنفيذ هذا البرنامج، تم:

- إبرام واحد الاتفاقية تتعلق بتثمين النفايات المنزلية بين وزارة الداخلية والانتقال الطاقي والصناعة والتجارة والاقتصاد والمالية والجمعية المهنية لشركات الإسمنت التي تهدف إلى التثمين الطاقي للنفايات المنزلية بنسبة 45%؛

- تنفيذ مضامين هذه الاتفاقية سيتم وضع واحد المخطط عمل من أجل بلورة وإنجاز مجموعة من المشاريع ديال التثمين الطاقي للنفايات المنزلية بعدة مراكز طمر وتثمين النفايات، كنشتغلو على تعديل القانون..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

كنشكركم.

غادي نسالي غير واحد 30 ثانية.

فتجدر الإشارة.. غادي نعطي الخلاصة كما تعلمون فإن الحكومة تنكب حالية على المرحلة الثانية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وخصوصا المؤشرات بما فيها الإتاوات والجزاءات اللي ممكنة من خلال تحديد واحد الأهداف ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس.

فتجدر الإشارة إلى تقييم كل هذه الاستراتيجيات وهذه البرامج كياخذ بعين الاعتبار التحديات الراهنة والمستجدات المتضمنة في كل الالتزامات اللي عندنا، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، مع استحضار ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على هذه المساهمة القيمة في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

مباشرة أعطي الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير،

ستقومون بمداخلتين، المداخلة الأولى عن القطاع الذي تشرفون على تسييره، وفي إطار التضامن الحكومي ستقومون بمداخلة نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة.

تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

سعيد بأن أغتنم هذه الجلسة الدستورية لتثمين مجهودات المجلس الأعلى للحسابات في إعداد تقريره السنوي الأخير برسم سنتي 2019-2020، والذي يغطي مجموعة من القطاعات والمجالات المختلفة، حيث تضمن ملاحظات وتوصيات من الأهمية بمكان، تتعلق بالاستراتيجيات والحكامة والإطار القانوني والإطار التنظيمي والقدرات التدبيرية والمالية والمساطر والنظم المعلوماتية وغيرها، وأخص بالذكر المحور المتعلق بتقييم تدبير الإعانات الممنوحة للجمعيات من طرف القطاعات الحكومية، كما نثمن مضمون هذا التقرير لما تضمنه من توصيات قيمة، سيكون لها، لا شك، أثر إيجابي على السياسات المرتبطة بالحياة الجمعوية بصفة عامة.

وبالنظر إلى أهمية الملاحظات والتوصيات التي تضمنها التقرير بخصوص المساهمات المالية التي استفادت منها الجمعيات في إطار الميزانيات المرصودة لمختلف القطاعات الحكومية، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2019، وبما أن القطاع الذي أشرف عليه معني بهذه الملاحظات والتوصيات، يسعدني أن أناقشها معكم وفق مقاربة تسعى إلى التفاعل مع الإشكالات المثارة تبعا للنقاط التالية:

بخصوص الاستراتيجية الحكومية المؤطرة للدعم المقدم للجمعيات: أود أن أؤكد على أن الحكومة، إذ تشيد بالدور الجوهري الذي تضطلع به جمعيات المجتمع المدني، فإنها تلتزم بدعمها للنهوض بالمهام الدستورية المنوطة بها وتوفير البيئة المناسبة للقيام بأدوارها التنموية وفق الرؤية السديدة والرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وفي هذا الإطار، يشرفني أنهي إلى كريم علمكم أن الوزارة أعدت استراتيجية جديدة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني للفترة الممتدة من 2022 إلى غاية 2026، تروم جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا لازما في التنمية، من خلال محورين أساسين، وتضم في مجملها 11 برنامجا و21 مشروعا، ينصب المحور الأول على الإسهام في دعم مجتمع مدني مستقل ومهيكل ومنظم وقوي، ويسعى المحور الثاني إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية بشكل فعال ومؤثر.

وبالموازاة مع هذين المحورين، تم 4 محاور عرضانية وداعمة وهي:

- ⇦ **المحور الأول:** يهم إعداد وتنسيق السياسة العمومية في مجال النهوض بالمجتمع المدني، وهذا واحد من أكبر الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات؛
- ⇦ **المحور الثاني:** يخص تسريع استكمال وتأهيل البيئة القانونية المؤطرة للمجتمع المدني؛
- ⇦ **المحور الثالث:** يهم النهوض بالمشاركة المواطنة؛
- ⇦ **المحور الرابع:** يتعلق بضمان إنتاج وتعزيز وتثمين المعطيات المتعلقة بالمجتمع المدني.

تجدر الإشارة إلى أن إعداد هذه الاستراتيجية تم في إطار مقاربة تشاركية، وبناء على منهجية ارتكزت على تشخيص الوضع الراهن، من خلال دراسة مختلف الوثائق والتقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الوطنية، ومن بينها طبعا تقارير المجلس الأعلى للحسابات، وكذا الاستئناس بالتجارب الدولية، حيث تم دراسة مقارنة لـ22 دولة من العالم من أجل استخلاص الممارسات الفضلى ذات الصلة، وقد أفضت عملية التشخيص هذه إلى تحديد جملة من المعيقات التي لا يتسع المجال للتطرق إليها.

وفيما يتعلق بتنسيق مجال الدعم العمومي للجمعيات: أشير إلى أن الوزارة بصدد تنزيل المحور الاستراتيجي المرتبط بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية بشكل فعال ومؤثر ومن خلال ترشيد التمويل والدعم العمومي المقدم للجمعيات، حيث يتم إعداد مشروع مرسوم ينظم الشراكة بين الدولة والجمعيات الذي يروم تجاوز بعض الإشكالات والنواقص التي يعرفها تدبير منظومة التمويل العمومي للجمعيات، والتي لازالت تستند على منشور السيد الوزير الأول رقم 07/2003 الذي لم يعرف أي تحديث منذ صدوره، ولأجل ذلك حرصت الوزارة على الأخذ بعين الاعتبار بملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات ذات الصلة بالموضوع، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ **أولا،** تحديد معايير منح الدعم العمومي للجمعيات وتوحيدها؛
- ✓ **ثانيا،** تحديد طرق وإبرام اتفاقيات الشراكة بين الجهات المانحة والجمعيات؛
- ✓ **ثالثا،** وضع مساطر موحدة لانتقاء مشاريع الجمعيات والإعلان عنها.

وبالموازاة مع ذلك، ولتكريس مبادئ الحكامة والشفافية في تقديم الدعم العمومي، فإن الوزارة بصدد تأهيل وتطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات لجعلها بوابة وطنية موحدة ملزمة لنشر إعلانات الممولين العموميين والجمعيات المستفيدة من الدعم، وكذا آليات تمكن القطاعات الحكومية من تتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات.

أما فيما يتصل بالتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية: فإن الوزارة في إطار استراتيجيتها الجديدة، ستعمل على تنسيق السياسات الحكومية في هذا المجال، حيث شرعت في إعداد مرسوم لإحداث هيئة للتنسيق والتشاور مع القطاعات الحكومية المعنية، إذ تم عقد أول اجتماع في الموضوع يوم 18 ماي 2022، وذلك من أجل وضع آلية بين وزارية لتنسيق السياسة العمومية المتعلقة بالمجتمع المدني لدى السيد رئيس الحكومة.

بخصوص تحيين الإطار القانوني المنظم للجمعيات: بغية تحيين هذا

الإطار القانوني بما يتماشى مع أحكام دستور 2011 والتطورات التي تعرفها الحياة الجمعوية في مختلف المجالات، فإن الوزارة بناء على توصيات المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسات دستورية أخرى سعت إلى استكمال وتأهيل البيئة القانونية المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، تمت إحالة النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون التطوع التعاقدي والمرسوم المتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات على الأمانة العامة للحكومة وبرمجة نصوص قانونية وتنظيمية أخرى ضمن استراتيجيتها الجديدة، مستحضرة المقاربة التشاركية والتنسيق مع القطاعات الحكومية، من أجل تسريع إخراج هذه النصوص إلى حيز الوجود، ويتعلق الأمر بـ:

- ✓ ملاءمة الظهير الشريف المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات؛
- ✓ إضافة إلى إعداد مشروع قانون خاص بالتشاور العمومي؛
- ✓ إعداد مشروع قانون خاص بالتشغيل الجمعوي؛
- ✓ إعداد مشروع قانون خاص بالسجل الوطني للجمعيات.

وفي الختام، وجب التأكيد على أن تكريس الأدوار الجديدة للمجتمع المدني، التي أقرها دستور 2011، يشكل قناعة راسخة لدى الحكومة، باعتباره شريكا أساسيا في التنمية وعنصرا فعالا في بلورة السياسات العمومية إعدادا وتنفيذا وتتبعا وتقييما.

وإذ نثمن الجهود والأدوار الهامة التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني، من خلال إسهاماتها العديدة في مختلف المجالات، فإننا على ثقة أن انخراطها وإسهامها بشكل فعال يتطلب تضافر جهود كافة المتدخلين من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ومواجهة التحديات المطروحة، بما يسهم في تفعيل النموذج التنموي الجديد لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وإذا سمحتم لي السيد الرئيس المحترم، سوف وفي إطار دائما التضامن الحكومي، سوف أقدم مداخلة السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عنه، نظرا لتواجده خارج أرض الوطن.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

عناصر إجابة الوزارة تهم ثلاث نقط:

- ⇦ **مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"؛**
- ⇦ **أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه؛**
- ⇦ **المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس.**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

السيدة الوزيرة طبعا،

حضرات السيدات والسادة،

تولي مصالح وزارة الصناعة والتجارة وكذلك المؤسسات التابعة لها أهمية وعناية كبيرتين لتقارير هيئات الرقابة والحكامة ببلادنا، خصوصا تقارير المجلس الأعلى للحسابات، لما لها من أهمية في تقييم مدى نجاعة أنشطة الوزارات والمؤسسات التابعة لها، من جهة، ودورها في تحسين وتجويد هذه الأنشطة من خلال الاقتراحات والتوصيات، من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أقدم لكم التوضيحات التي أعدتها الوزارة جوابا على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره السنوي لسنة 2019-2020.

أولا، مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج":

بالنسبة لمخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"، تبعا لجلسات التشاور واللقاءات المنتظمة مع جميع المتدخلين في القطاع التجاري، وبناء على التوصيات الصادرة عن هذه المشاورات الموسعة، قامت الوزارة سنة 2006 بإعداد دراسة حول التجارة الداخلية، مكنت من تحديد رؤية شاملة لتنمية القطاع، أسفرت عن إطلاق استراتيجية وطنية مرفوقة ببرنامج عملي على المدى القصير والمتوسط والطويل، أطلق عليها اسم "رواج" رؤية 2020 وتم الإعلان عنها في 26 يونيو 2007.

لابد من التذكير بأن هذا المخطط حدد الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع التجارة الداخلية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2020، ومن أجل تفعيله تم إعداد برنامج عمل على المدى المتوسط 2008-2012، أعلن عنه خلال اليوم الوطني للتجارة الداخلية المنظم في 24 يونيو 2008.

وفي سنة 2011 قامت الوزارة بدراسة تتعلق بإنجاز خدمات التخطيط والإشراف والتتبع ومواكبة التفعيل، سعت بالأساس إلى تقييم المنجزات والعراقيل التي واجهت تفعيل البرامج والمشاريع وتقوية أدوار التفعيل وتنزيل مخطط "رواج"، وقد ساهمت هذه الدراسة في إعداد المرحلة الموالية عبر تحديد الأولوية في تنفيذ البرنامج والمشاريع للفترة 2013-2020.

وفي هذا الإطار، تم إعداد برنامج عمل 2013-2020، عرض على المجلس الحكومي في فبراير 2013، حيث تم تحديد الأهداف والإجراءات والمنهجية الملائمة.

لقد رصد لهذا المشروع تمويلا قدره 900 مليون درهم في إطار صندوق "رواج"، لتطوير التجارة على مدى خمس سنوات، وقد أثرت هذه الوضعية على استمرار الوضع، إلا أن صرف الاعتمادات السنوية شهدت

تأجيلات، مما أثر على استمرارية بعض المشاريع رغم المجهودات من أجل تحقيق الأهداف، كما انعكس القرار الحكومي لسنة 2013 المتعلق بالتقشف المالي بالنسبة لميزانية الاستثمار على تفعيل برنامج عمل 2013-2020.

وبالنسبة لانخراط الشركاء في تصميم المخطط، فقد باشرت الوزارة مشوارا طويلا من المشاورات مع مختلف المتدخلين في القطاع قبل انطلاق الدراسة، وذلك من خلال تنظيم يوم التجارة الداخلية السنوي منذ سنة 2000، وقد تمت مواصلة نفس نسق التشاور خلال إعداد مخطط "رواج"، حيث تم تشكيل لجنة إشراف تتكون من هذه الوزارة ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة ووكالة مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة والجمعية المغربية للتوزيع العصري والفيدرالية المغربية لاستغلال الأسماء التجارية والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين.

وقد أسند لهذه اللجنة مهمة التتبع والمصادقة على توجهات الدراسة الإستراتيجية.

لقد حدد مخطط "رواج" توجهات الإستراتيجية لتنمية القطاع في أفق 2020، وفق مؤشرات ماكرو اقتصادية، تم وضعها على أساس نموذج اقتصادي، احترم فيه التسلسل المنطقي بين الأهداف والمؤشرات.

أما بالنسبة للشق المتعلق بقيادة المخطط وتمويله، يجب التوضيح أن لجنة تتبع صندوق "رواج" المكون من هذه الوزارة ووزارة المالية ووكالة مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة، سهرت على قيادة أوراش هذا المخطط، كما أسندت إليها مهمة تسيير البرنامج السنوي للصندوق من خلال تتبع مراحل إنجاز المشاريع الممولة من طرف الصندوق ومراحل التمويل والإكراهات، وذلك بناء على مقتضيات الاتفاقية المحدثة للصندوق.

ومع ذلك، فإن الوزارة مقتنعة بأن صعوبة وتشعب مشاكل القطاع التجاري وتعدد واختلاف الفاعلين والمتدخلين، كلها عوامل تستدعي وضع هيئة وطنية موسعة لقيادة الأوراش الكبرى والمهيكلة للقطاع.

وفيما يخص تمويل مكونات مخطط "رواج"، تجدر الإشارة إلى أن بعض الأوراش المهيكلة والمضمنة في المخطط استلزم تنفيذها دراسة مسبقة، ولهذا فإن صندوق "رواج" اعتمد في البداية على تمويل أربعة برامج:

- ✓ عصرنة تجارة القرب؛
- ✓ مواكبة المقاولات الرائدة؛
- ✓ تطوير مناطق الأنشطة التجارية؛
- ✓ والمخططات الجهوية لتطوير التجارة.

وبعد إنجاز الدراسات، عمدت الاتفاقية الانتقالية 2013-2014 إلى توزيع مجال تدخل الصندوق، عبر تمويل برامج أخرى كأسواق الخضر للجملة والفواكه والأقطاب التجارية الحضرية، وتنظيم الباعة المتجولين، وتجهيز تجارة القرب بالتكنولوجيات الحديثة، وحملات التواصل.

بخصوص محور تنفيذ مخطط "رواج"، فإن جل الأوراش المهيكلة والمشاريع النموذجية التي تم وضعها في إطار مخطط "رواج" اعتمدت على دراسة جدوى، بشراكة مع القطاعات المعنية، منها على سبيل المثال:

- مخطط أسواق الجملة للخضر والفواكه بشراكة مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة، الذي شكل مرجعا مهما في تصميم مجموعة من أسواق الجملة النموذجية؛
- ورش التجارة المتجولة الذي مكن من إطلاق سنة 2015 بشراكة من وزارة الداخلية؛
- "البرنامج الوطني لتنظيم الباعة المتجولين" في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبقيادة السادة الولاة والعمال.

إلا أن بعض المشاريع عرفت عدة معيقات حالت دون تنزيلها، كالتعثر الذي عرفه إنجاز مشروع منطقة الأنشطة التجارية بالدار البيضاء، والناجم عن تأجيلات الجموع العامة بمجلس مدينة الجار البيضاء لتصفية العقار المخصص للمشروع.

وبخصوص الملاحظات المتعلقة بتحديد الأنشطة التي يجب تمويلها في إطار تحديث تجارة القرب: لابد من الإشارة إلى أن تجارة القرب تتميز بتعدد وتنوع الأنشطة المزاولة، ولهذا فإن برنامج عصرنة تجارة القرب استهدف دعم ومواكبة كل الأفكار ومشاريع العصرنة المصممة من طرف الفاعلين في القطاع، والتي من شأنها تقديم قيمة مضافة لطرق وأساليب تسييرهم وتحسين تنافسيتهم.

بخصوص الملاحظة حول ضرورة تحقيق التوافق بين المخطط واتفاقيات تدبير صندوق "رواج": تجدر الإشارة إلى أن تفعيل عدد من المشاريع المبرمجة في المخطط كان يقتضي ترتيبات ودراسات يتطلب إنجازها بعض الوقت، ولهذا أعطى صندوق "رواج" في البداية الأسبقية لتمويل البرامج الجاهزة قبل توسيع مجال تدخله عبر تمويل البرامج الأخرى.

أما فيما يخص الملاحظة المتعلقة بالاستهداف حسب نوع النشاط والمنطقة: فقد تم الاعتماد عند تطوير نماذج العصرنة على البعد القطاعي، فعلى سبيل المثال تم إعداد دلائل المعدات حسب نوعية كل نشاط على حدة، غير أن هيمنة متاجر البقالة أو التغذية العامة في القطاع انعكست على نوعية المستفيدين، حيث تركزت غالبية مشاريع العصرنة في هذا النوع من النشاط.

وبخصوص تركيز الجهود على مشاريع تجهيز المحلات: وفي هذا الصدد لابد من التوضيح أن اتفاقيات صندوق "رواج" لم تحصر نماذج العصرنة، بل اشتملت على تدابير تحفيزية لفائدة جميع الفاعلين الراغبين في اقتراح نماذج جديدة للعصرنة، وذلك من خلال تمويل الخبرة والتكوين والمساهمة في تمويل المعدات الضرورية.

وحول ضرورة تحديد البنود التعاقدية بشكل أدق: يتعين التذكير بأن اتفاقيات مواكبة المقاولات الرائدة حدد مجالات الخبرة التي تحتاجها المقاولة مع تدبير تكلفتها ووصف موجز لكل خبرة.

أما فيما يخص الملاحظة المتعلقة بضرورة وضع مؤشرات لاختيار العلامات التجارية: فإن الاتفاقية الخاصة بمواكبة المقاولات الرائدة حددت أهدافا ونتائج المشروع عبر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، الشيء الذي مكن من تقييم آثار هذه البرامج على المستفيدين.

وبخصوص خطة التواصل: فإن الوزارة أبرمت اتفاقيات مع فيدرالية غرف التجارة والصناعة والخدمات والنقابات الوطنية للتجار والمهنيين.

فبالنسبة لمحور إنجازات مخطط "رواج": لقد وضع مخطط رواج أهدافا مميزة، حيث برمج عصرنة 30.000 نقطة بيع كل سنة عبر غلاف مالي يناهز أو يقدر بـ 750 مليون درهم سنويا، إلا أن مجموع الميزانية التي تم رصدها بلغت 900 مليون درهم فقط.

بالنسبة للملاحظة المتعلقة بضرورة تفعيل المخطط المديري للتكوين: تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج حث المتدخلين في مجال التكوين والتعليم على تكييف عروضهم مع احتياجات سوق العمل في مجال التجارة والتوزيع، حيث أن الوزارة اتخذت مجموعة من الإجراءات بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل دمج المخطط المديري للتكوين، عبر إعداد والمصادقة على وحدات التكوين.

فيما يخص الملاحظة المتعلقة بتفعيل مناطق الأنشطة التجارية: ولتفعيل هاذ البرنامج، تم إنجاز مشروعين نموذجيين في وجدة والدار البيضاء كمرحلة تجريبية، حيث دعا المجلس الأعلى للحسابات إلى استغلال المخططات الجهوية لتنمية التجارة عبر التخطيط التجاري، إلا أن تفعيل سياسة التعمير التجاري يستلزم انخراط جميع الأطراف المعنية، ولاسيما الفاعلين المحليين.

وأمام هذه الوضعية، عملت الوزارة على تغيير المقاربة من خلال محاولة إنجاز المخططات الجهوية لتطوير التجارة بشراكة مع الوكالات الحضرية من أجل ضمان إدماج أفضل لنتائج وتوصيات المخططات الجهوية لتطوير التجارة في مخططات تهيئة المدن، لكن نقص الموارد البشرية لصندوق "رواج" لم يمكن من تنزيل هذه المقاربة الجديدة.

ثانيا، أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه:

فيما يخص أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه، فتجدر الإشارة إلى أنه من أجل ضمان نجاح المشاريع الخاصة بتنظيم أسواق الجملة وتحسين التنسيق بين الوزارات المعنية، أسندت قيادة هذا الورش المشترك إلى وزارة الداخلية، وقد مكنت الاجتماعات والمشاورات بين الوزارات الثلاث من توحيد الرؤية بخصوص الخطوط العريضة المتعلقة بأساليب إحداث وتدبير أسواق الجملة من الجيل الجديد، وقد أدى هذا الاتفاق إلى التوقيع على اتفاقية إطار في يناير 2021 من قبل الوزارات الثلاث بالإضافة إلى المالية من أجل:

- خلق منصات من الجيل الجديد لتسويق الفواكه والخضر والمنتجات الفلاحية والغذائية بالجملة، وذلك تنفيذا للاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"؛

- التحضير لإحداث أول مشروع نموذجي من الجيل الجديد على مستوى مدينة الرباط، يجمع بين عمالات الرباط - سلا والصخيرات – تمارة، وستشارك الوزارات الثلاثة كأعضاء في مجلس إدارة شركة التنمية المحلية بهدف توحيد ومواءمة توجهاتهم بخصوص إدارة هذا المشروع؛

- تشكيل لجنة مختلطة مكونة من الوزارات الثلاثة، قصد إعداد مشروع قانون يتعلق بأسواق بيع الخضر والفواكه بالجملة، بهدف تحسين الإطار التنظيمي والقانوني الذي ينظم أسواق البيع بالجملة.

وبالنسبة للملاحظات المتعلقة بضعف دور الوكلاء وتراجع أداء الجماعات والفاعلين داخل السوق وكذا التعثر البنيوي، يجدر التذكير بأن المخطط التوجيهي لأسواق الجملة للخضر والفواكه تناول مختلف الاختلالات التي تواجه تدبير أسواق الجملة، كما قدم مجموعة من الاقتراحات لتحسين أدائها.

وقد عمدت وزارة الداخلية في إطار التوجيه إلى إبلاغ الجماعات بمحتوى المخطط، نظر لكون تدبير أسواق الجملة يدخل ضمن اختصاصات الجماعات.

ثالثا، المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس:

أما فيما يخص المحور المتعلق بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس، فإن الوزارة أخذت بعين الاعتبار كل الملاحظات المدرجة في تقرير المجلس، بحيث عملت في هذا الصدد على إعداد السياسة الوطنية للجودة بتعاون مع أكثر من 60 شريكا من القطاعات الخاصة والعامة والجمعوية، وسيتم توسيع المشاورات حول مشروع السياسة الوطنية للجودة لاعتمادها.

ومن أجل تفعيل دور الفاعلين الأساسيين في الميدان، تعمل الوزارة بانتظام على تجديد تعيين أعضاء للمجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد وأعضاء اللجنة المغربية للاعتماد.

أما بالنسبة لوجوب إحداث هيئات مستقلة مكلفة بالاعتماد وتوضيح الوضع المؤسساتي للنظام المغربي للاعتماد، فيتم اتخاذ قرارات اعتماد هيئات تقييم للمطابقة وفقا لرأي لجان الاعتماد المنبثقة عن اللجنة المغربية للاعتماد، وعلى أساس تقارير التقييم التي يعدها فريق التقييم المكون من مقيمي الجودة والخبراء الفنيين، مما يضمن استقلالية ونزاهة عملية الاعتماد.

كما أعدت الوزارة مشروع قانون لإنشاء معهد مستقل للاعتماد، مرفقا بدراسة جدوى تدعم مدى استمرارية وقابلية مشروع المعهد المغربي للاعتماد

على تحقيق استقلاله المالي، الشيء الذي سيمكن المعهد من الحصول على الاعتراف الدولي.

ولوجوب استيفاء متطلبات الاعتماد من طرف المصلحة المغربية للاعتماد، فتجدر الإشارة إلى أن قسم الاعتماد يتوفر على نظام إدارة الجودة ودليل الجودة والإجراءات المتعلقة بجوانب المواصفات الدولية (**ISO/IEC 17011; 2006**)، ويتم إجراء تحديد منتظم لإدارة الجودة بهدف التحسين المستمر لهذا النظام.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مواكبة ودعم قسم الاعتماد، تم تعديل جميع الإجراءات لتتوافق مع المواصفات الدولية الجديدة، والتي تخص متطلبات أنشطة الاعتماد، ومن المقرر عقد اجتماع لجنة الحياد وإجراء تحقيق داخلي وعقد اجتماع لمراجعة تدبير نظام الجودة قبل متم السنة الحالية بعد إتمام هذه المواكبة.

وبالنسبة لممارسة أنشطة الإشهاد على المطابقة، يبقى اعتمادها اختياريا في غياب نصوص قانونية تلزم الاعتماد المسبق من قبل القطاعات الوزارية المختصة.

ولتثمين اعتمادها على المستوى الدولي، يعتبر مثال المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية فريدا من نوعه ولدى هذا المكتب مختبرات معتمدة من طرف (SEMAC[5]) للتحليل الكيمائي والزراعي، وكذلك في مجال عمليات التفتيش المتعلقة بمراقبة المنتجات ومخلفات الأدوية البيطرية، وتعمل مصلحة الاعتماد المغربي على أن تتسم أنشطتها بالفعالية والمصداقية وقد شهد عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة تطورا هاما، حيث ارتفع من 40 هيئة معتمدة سنة 2010 إلى أكثر من 152 هيئة حتى شهر ماي 2022.

وبالمقارنة مع أجهزة الاعتماد المستقلة الأخرى على سبيل المثال، لم يتجاوز سنة 2021 عدد الهيئات المعتمدة 115 في تونس، 93 في الجزائر و113 في الأردن.

أما فيما يتعلق بتعزيز عملية مراقبة السوق (مراقبة المطابقة)، فقد تم وضع نظام للمراقبة المحلية وفق الأولويات التي تم تحديدها سنة 2017، خاصة فيما يتعلق بمراقبة أجهزة الغاز (سخانات المياه وصفائح الطبخ).

كما تم اعتماد برنامجا وطنيا للمراقبة، يتمحور حول مقاربة قطاعية، تهدف إلى تعزيز المراقبة المحلية من أجل معاينة سلامة المنتجات وكذلك الممارسات التجارية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرف البرنامج الوطني للمراقبة عمليات محددة ذات طابع وطني، همت شواحن وبطاريات الهاتف النقال سنة 2019 والكمامات الواقية للاستخدام غير الطبي سنة 2020.

وقد أدت هذه المقاربة الجديدة إلى جانب تعزيز عدد المراقبين العاملين في مجال مراقبة سلامة المنتجات والممارسات التجارية، وخاصة بعد إسناد عمليات المراقبة عند الاستيراد لهيئات دولية مختصة، إلى ارتفاع كبير في عدد عمليات المراقبة التي أجريت سنة 2019 و2020 للمؤسسات، بما في ذلك المصنعون وتجار الجملة والمتاجر الكبرى والمتوسطة وتجار التقسيط، إذ تم تسجيل على التوالي 14 ألف و19,4 ألف عملية مراقبة.

ولتسريع إحداث لجنة التنسيق، فقد تم عقد اجتماع أول في يوليوز 2019 تم التركيز فيه على النقط التالية:

- حصيلة عملية التنسيق خلال سنة 2018؛
- آفاق التنسيق لسنة 2020/2019؛
- وطريقة عمل اللجنة.

وقد كانت المخرجات الأساسية لهذا الاجتماع كالتالي:

✓ تنظيم مؤتمر وطني من أجل تمكين أعضاء لجنة التنسيق من إدارات وقطاعات حكومية وكذا متدخلين من عرض آليات الرقابة لديها عبر نقطتين:

- أولا، تحديد المواد غير المشمولة بالمراقبة على الصعيد الوطني كسوائل السجائر الإلكترونية إلى غير ذلك؛
- تحديد الترابط خلال تطبيق المقتضيات القانونية العامة والخاصة والمطبقة على المنتوجات والخدمات كالصابون ومواد التنظيف ومواد التشحيم.

✓ بالإضافة إلى تزويد اللجنة بنظام داخلي.

ويتم تنفيذ البرنامج الوطني للمراقبة بتنسيق مع أعضاء اللجنة، خاصة وزارة الداخلية وإدارة الجمارك.

أما بالنسبة لإحداث بعض لجان التقييس المبرمجة بالمعهد المغربي للتقييس، حقق المعهد أغلب التوقعات المسطرة في مخطط تنميته للفترة الممتدة ما بين 2015-2018 فيما يخص اعتماد المواصفات المغربية بمعدل 1000 مواصفة قياسية سنويا، ولازال مستمرا على نفس الوثيرة، وتتم دراسة هذه المواصفات في إطار لجان تقنية مفتوحة في وجه كل من الفرقاء من القطاعين العام والخاص ومن جمعيات للمستهلكين.

فيما يتعلق بالتواصل، فإن المعهد المغربي للتقييس ينظم منتديات وندوات والمشاركة في تنشيط ملتقيات مهنية ومعارض وإصدار بيانات صحفية تتعلق بالمستجدات في مجال اختصاصه.

ومن جهة أخرى، ونظرا لاستفادة المعهد من مشروع للتعاون مع الاتحاد الأوربي، فقد تم إدراج تطوير استراتيجية التواصل ضمن هذا المشروع الذي هو حاليا في طور التنفيذ.

أما فيما يخص الحاجيات المتعلقة بالمواصفات، فبالإضافة إلى

[5] Service marocain d'accréditation

الاستشارات التي يقوم بها المعهد المغربي للتقييس لدى الفاعلين الاقتصاديين عند إعداد البرنامج السنوي للتقييس، يتم استغلال مصادر معلومات أخرى لتحديد الاحتياجات الحقيقية والمحتملة من المواصفات.

أعتقد بأن الوقت، السيد الرئيس، لن يكفيني، لذلك سوف أقترح عليكم، ما لم تروا مانعا، تسليمكم المداخلة لتضمينها للمحضر، لكي أكون وفيا لنصها كما تسلمتها من زميلي السيد وزير الصناعة والتجارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تبارك الله عليكم.

شكرا.

إذن شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة، سواء فيما يتعلق بالمداخلة المتعلقة بالقطاع الذي تشرفون عليه، أو فيما يتعلق بمداخلتكم، نيابة عن زميلكم السيد وزير الصناعة والتجارة.

إذن شكرا للجميع، السادة الرؤساء.

شكرا للسيدات المستشارات والمستشارين.

شكرا لجميع الوزراء الذين حضروا معنا على مساهمتهم القيمة في هذه الجلسة التي خصصت لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول لمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية.

إذن رفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة:

I- تتمة مداخلة المستشار السيد يوسف أيذي:

لكننا نريد أن نثير الانتباه إلى موضوع آخر لا يقل أهمية ويتعلق بالذكاء الاقتصادي والحكامة الترابية التي وإن قطعنا فيها شوطا هاما من حيث التدابير التشريعية والقانونية ، فإننا في الواقع العملي لانزال نعاني مجزا مولا هو الذي يوفر الشروط المناسبة لمراكمة الإخفاقات في كثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كما جاء بشكل مفصل على متن التقرير الذي نناقشه اليوم.

إن طموحنا في هذا الإطار هو أن نصل في أقرب وقت إلى تعاقد جديد بين الدولة والجماعات الترابية ودعم قدرات هذه الأخيرة من ناحية توسيع الاختصاصات الذاتية والرفع من مواردها المالية والبشرية حتى تكون فاعلا ديموقراطيا وتمويا حقيقيا تؤدي أدوارها، في انسجام وتناغم تام مع الإدارة المركزية، في النهوض بمهام إنجاز التنمية المنشودة.

فالعمل والحرص على التنمية المحلية بمختلف أجزاء التراب الوطني هو ما سيجعل التنمية الشاملة إفرازا طبيعيا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جمة وطبيعتها ومؤهلاتها الاقتصادية، ويدمج كذلك مبادرات مختلف المتدخلين من المجتمع المدني المحلي، في التقاء سلس للديموقراطية التمثيلية والديموقراطية التشاركية وفقا للمقاصد الدستورية العليا في هذا الشأن.

ونجد أنفسنا في الفريق الاشتراكي نتقاسم نفس التوجه العملي الميداني للمجلس الأعلى للحسابات و نعتبر توصياته مداخل حقيقية و عملياتية ستعيد للجهة و للجماعات المحلية عافيتها و ستساهم إلى جانب ما هو وطني في الرقي بوطننا العزيز تحقيقا للدولة الاجتماعية حيث المواطن والمسؤول والمستثمر، والمدينة والجهة، والجهوي والوطني على سكة واحدة نحو التنمية و التقدم والازدهار.

لأن بناء التنمية وبناء الوطن كحمة جماعية ومشروع مشترك يتطلب من الجميع تحمل مسؤولياته، كل من موقعه.

والله ولي التوفيق.

II- تتمة مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

- **سلسلة الدواجن:**

السيد الرئيس المحرم،

لقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية مسألة الأمن الغذائي إلى واجهة الأولويات، كما سلطت الضوء من جديد على الأسئلة المتعلقة بالسياسة الزراعة والحيوانية ببلادنا، فالأمن الغذائي أصبح اليوم ركيزة أساسية للأمن القومي.

وفي هذا السياق، لابد من التأكيد على أهمية الحفاظ على البذور المحلية والثروة الحيوانية المحلية وتثمينها وتوفير الشروط الطبيعية والصحية لنموها وتكاثرها. إن الأرقام المتعلقة بمراقبة قطاع الدواجن ببلادنا من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA[6]) جد محدودة، حيث لم تتجاوز في المتوسط 15 بالمائة في الفترة ما بين 2011 و 2018.

إن هذه الأرقام الصادمة والمقلقة تكشف أن نسبة مهمة من لحوم الدواجن الموجهة للاستهلاك، في هذه اللحظة، لا تخضع للمراقبة الصحية اللازمة، وهو ما يهدد صحة وسلامة شرائح واسعة من المواطنات والمواطنين الذين يعتمدون في نظامهم الغذائي على الدواجن.

إن ضعف المراقبة من طرف المكتب الوطني من شأنه تشجيع منعدمي الضمير على تزويد السوق بمنتوج لا يحترم معايير وشروط الصحة والسلامة. ولذلك ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى:

- تعزيز وتكثيف مراقبة وحدات تربية وتسمين الدواجن؛
- عصرنة وتأهيل وحدات الذبح التقليدية بشكل يضمن صحة وسلامة المستهلكين؛

[6] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires

• تعزيز انخراط مصالح وزارة الفلاحة في سلسلة الدواجن؛
• محاربة ظاهرة الوسطاء التي تتسبب في ارتفاع أثمنة الدواجن.

▪ **الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:**

إن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، باعتبارها مؤسسة عمومية يرتكز دورها على مساعدة الباحثين عن الشغل، مطالبة بتكريس جهودها وتعزيز وتقوية دورها في مجال الوساطة والإسهام في إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني **خصوصا بعد م**خلفات كورونا وذلك من أجل التخفيف من آثارها السلبية على سوق الشغل، ولهذا الغرض فالوكالة مطالبة بتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، خصوصا ما تعلق بالموقع الاستراتيجي للوكالة ومواكبة حاملي المشاريع من أجل خلق المقاولات وإنعاش التشغيل المأجور والتقيد بالالتزامات المقررة بالنسبة للتكوين التعاقدي للتشغيل، بالإضافة إلى دعم مستشاري التشغيل وتمكينهم من كل الوسائل والإمكانيات لتسهيل عملهم. وفي هذا السياق، لابد من التذكير بتوصية المجلس التي لم تنفذ منذ 2005 والمتمثلة في عضوية الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بالمجلس الإداري للوكالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مداخلة باسم وزير الصناعة والتجارة:

عناصر إجابة وزارة الصناعة والتجارة على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره المنجز برسم سنتي 2019 و2020 والتي تهم:

1) مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"؛
2) أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه؛
3) المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس.

السيد رئيس مجلس المستشارين؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛
حضرات السيدات والسادة؛

تولي مصالح وزارة الصناعة والتجارة وكذلك المؤسسات التابعة لها أهمية وعناية كبيرتين لتقارير هيآت الرقابة والحكامة ببلادنا، خصوصا تقارير المجلس الأعلى للحسابات لما لها من أهمية في تقييم مدى نجاعة أنشطة الوزارة والمؤسسات التابعة لها من جهة، ودورها في تحسين وتجويد هذه الأنشطة من خلال الاقتراحات والتوصيات من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أقدم لكم التوضيحات التي أعدتها الوزارة جوابا على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريرها السنوي برسم سنة 2019–2020، وذلك فيما يتعلق بالمواضيع التالية:

✓ مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"؛
✓ أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه؛
✓ المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس.

1- مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج":

تبعا لجلسات التشاور ولقاءات منتظمة مع جميع المتدخلين في القطاع التجاري وبناء على التوصيات الصادرة عن هذه المشاورات الموسعة، قامت الوزارة سنة 2006 بإعداد دراسة حول التجارة الداخلية، مكنت من تحديد رؤية شاملة لتنمية القطاع، أسفرت عن إطلاق استراتيجية وطنية مرفوقة ببرامج عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل، أطلق عليها اسم "رواج رؤية 2020" وتم الإعلان عنها في 26 يونيو 2007.

لابد من التذكير بأن المخطط حدد الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع التجارة الداخلية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2020.

ومن أجل تفعيله، تم إعداد برنامج عمل على المدى المتوسط (2008-2012)، أعلن عنه خلال اليوم الوطني للتجارة الداخلية المنظم في 24 يونيو 2008.

وفي سنة 2011، قامت الوزارة بدراسة تتعلق بإنجاز خدمات التخطيط والإشراف والتتبع ومواكبة التفعيل، سعت بالأساس إلى تقييم المنجزات والعراقيل التي واجهت تفعيل البرامج والمشاريع وتقوية أدوات تفعيل وتنزيل مخطط "رواج". وقد ساهمت هذه الدراسة في إعداد المرحلة الموالية عبر تحديد الأولوية في تنفيذ البرامج والمشاريع للفترة 2013-2020.

وفي هذا الإطار تم إعداد برنامج عمل 2013-2020، عرض على المجلس الحكومي في فبراير 2013، حيث تم تحديد الأهداف والإجراءات والمنهجية الملائمة لتفعيله وكذا العناصر الضرورية لإنجاحه، بما في ذلك الميزانية والحكامة.

لقد رصد لهذا المشروع تمويلا قدره 900 مليون درهم في إطار صندوق رواج لتطوير التجارة على مدى خمس سنوات مع توزيع سنوي محدد، إلا أن صرف الاعتمادات السنوية شهدت تأجيلات وفي بعض الأحيان تقليص المبالغ المخصصة.

وقد أثرت هذه الوضعية على استمرارية بعض المشاريع رغم المجهودات المبذولة من أجل تحقيق الأهداف. كما انعكس القرار الحكومي لسنة 2013 المتعلق بالتقشف المالي بالنسبة لميزانية الاستثمار على تفعيل برنامج عمل 2013-2020.

وبالنسبة لانخراط الشركاء في تصميم المخطط، فقد باشرت الوزارة مشوارا طويلا من المشاورات مع مختلف المتدخلين في القطاع، قبل انطلاق الدراسة، وذلك من خلال تنظيم يوم التجارة الداخلية السنوي منذ سنة 2000.

وقد تمت مواصلة نفس نسق التشاور خلال إعداد مخطط رواج،

حيث تم تشكيل لجنة إشراف، تتكون من هذه الوزارة ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة ووكالة "مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة" و"الجمعية المغربية للتوزيع الحصري" و"الفيدرالية المغربية لاستغلال الأسماء التجارية" و"النقابة الوطنية للتجار والمهنيين"؛ وقد أسند لهذه اللجنة مهمة التتبع والمصادقة على توجهات الدراسة الاستراتيجية.

لقد حدد مخطط رواج التوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع التجارة الداخلية في أفق 2020، وفق مؤشرات ماكرو اقتصادية تم وضعها على أساس نموذج اقتصادي احترم فيه التسلسل المنطقي بين الأهداف العامة والمؤشرات والتدابير المقترحة لكل صنف في القطاع التجاري.

أما بالنسبة للشق المتعلق بقيادة المخطط وتمويله، يجب التوضيح أن لجنة تتبع صندوق رواج، المكونة من هذه الوزارة ووزارة المالية و"وكالة مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة"، سهرت على قيادة أوراش المخطط كما والمتدخلين، كلها عوامل تستدعي وضع هيئة وطنية موسعة لقيادة الأوراش الكبرى والمهيكلة للقطاع.

وفيما يخص تمويل مكونات مخطط رواج، تجدر الإشارة إلى أن بعض الأوراش المهيكلة المضمنة في المخطط، استلزم تنفيذها دراسة مسبقة. ولهذا فإن صندوق رواج اعتمد في البداية على تمويل أربعة برامج (عصرنة تجارة القرب، مواكبة المقاولات الرائدة، تطوير مناطق الأنشطة التجارية والمخططات الجهوية لتطوير التجارة).

وبعد إنجاز الدراسات، عمدت الاتفاقية الانتقالية 2013-2014 إلى توسيع مجال تدخل الصندوق عبر تمويل برامج أخرى كأسواق الجملة للخضر والفواكه، والاقطاب التجارية الحضرية، وتنظيم الباعة المتجولين، وتجهيز تجارة القرب بالتكنولوجيات الحديثة، وحملات التواصل، ... إلخ.

بخصوص محور تنفيذ مخطط رواج، فإن جل الأوراش المهيكلة والمشاريع النموذجية التي تم وضعها في إطار مخطط رواج، اعتمدت على دراسات جدوى بشراكة مع القطاعات المعنية. منها على سبيل المثال:

- مخطط أسواق الجملة للخضر والفواكه بشراكة مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة الذي شكل مرجعا مهما في تصميم مجموعة من أسواق الجملة النموذجية؛
- ورش التجارة المتجولة الذي مكن من إطلاق سنة 2015، بشراكة مع وزارة الداخلية، البرنامج الوطني التنظيم الباعة المتجولين في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبقيادة السادة الولاة والعمال.

إلا أن بعض المشاريع عرفت عدة معيقات حالت دون تنزيلها، كالتعثر الذي عرفه إنجاز مشروع منطقة الأنشطة التجارية بالدار البيضاء والناجم عن تأجيلات الجموع العامة لمجلس مدينة الدار البيضاء لتصفية العقار المخصص للمشروع.

وبخصوص الملاحظة المتعلقة **بتحديد الأنشطة التي يجب تمويلها في إطار تحديث تجارة القرب**، لابد من الإشارة إلى أن تجارة القرب تتميز بتعدد وتنوع الأنشطة المزاولة ولهذا فإن برنامج عصرنة تجارة القرب استهدف دعم ومواكبة كل الأفكار ومشاريع العصرنة المصممة من طرف الفاعلين في القطاع والتي من شأنها تقديم قيمة مضافة لطرق وأساليب تسييرهم وتحسين تنافسيتهم.

بخصوص الملاحظة حول ضرورة تحقيق التوافق بين المخطط واتفاقيات تدبير صندوق رواج، تجدر الإشارة إلى أن تفعيل عدد من المشاريع المبرمجة في المخطط كان يقتضي ترتيبات ودراسات يتطلب إنجازها بعض الوقت.

ولهذا أعطى صندوق رواج، في البداية، الأسبقية لتمويل البرامج الجاهزة قبل توسيع مجال تدخله عبر تمويل البرامج الأخرى.

فيما يخص الملاحظة المتعلقة بالاستهداف حسب نوع النشاط والمنطقة، فقد تم الاعتماد عند تطوير نماذج العصرنة على البعد القطاعي، فعلى سبيل المثال تم إعداد دلائل المعدات حسب نوعية كل نشاط على حدة.

غير أن هيمنة متاجر البقالة أو التغذية العامة في القطاع، انعكست على نوعية المستفيدين حيث تركزت غالبية مشاريع العصرنة في هذا النوع من النشاط.

وبخصوص تركيز الجهود على مشاريع تجهيز المحلات، وفي هذا الصدد لابد من التوضيح أن اتفاقيات صندوق "رواج" لم تحصر نماذج العصرنة بل اشتملت على تدابير تحفيزية لفائدة جميع الفاعلين الراغبين في اقتراح نماذج جديدة للعصرنة وذلك من خلال تمويل الخبرة والتكوين والمساهمة في تمويل المعدات الضرورية.

وحول ضرورة تحديد البنود التعاقدية بشكل أدق، يتعين التذكير بأن اتفاقيات مواكبة المقاولات الرائدة حدد مجالات الخبرة التي تحتاجها المقاولة مع تقدير تكلفتها ووصف موجز لكل خبرة.

أما فيما يخص الملاحظة المتعلقة بضرورة وضع مؤشرات لاختيار العلامات التجارية، فإن الاتفاقيات الخاصة بمواكبة المقاولات الرائدة حددت أهداف ونتائج المشروع عبر مجموعة من المؤشرات الكمية و/ أو النوعية، الشيء الذي مكن من تقييم أثر هذا البرنامج على المستفيدين.

وبخصوص خطة التواصل، فإن الوزارة أبرمت اتفاقيات مع فيدرالية غرف التجارة والصناعة والخدمات والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، من أجل تنظيم حملات توعية وتوجيهية خاصة بتجارة القرب؛ كما قامت الوزارة بتطوير ميثاق مرئي خاص بمخطط "رواج"، توزيع أدوات تواصلية في نقط البيع العصرية كالملصقات والكتيبات والقبعات وغيرها من وسائل التواصل.

فبالنسبة لمحور إنجازات مخطط "رواج"، لقد وضع مخطط رواج أهدافا

مميزة حيث برمج عصرنة 30.000 نقطة بيع كل سنة عبر غلاف مالي يقدر بـ 750 مليون درهم سنويا، إلا أن مجموع الميزانية التي تم رصدها بلغت 900 مليون درهم فقط، الشيء الذي استوجب إعادة النظر في أهداف المخطط تماشيا مع الموارد المالية المرصودة، كما أن الأزمة الاقتصادية آنذاك أدت إلى تقليص عدد المستفيدين من برنامج "دعم المقاولات الرائدة"، حيث اضطر معظم الفاعلين إلى مراجعة خطتهم التنموية وتوقعاتهم فيما يخص الاستثمار والتشغيل وخلق نقاط البيع.

بالنسبة للملاحظة المتعلقة بضرورة تفعيل المخطط المديري للتكوين، تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج حث المتدخلين في مجال التكوين والتعليم على تكييف عروضهم مع احتياجات سوق العمل في مجال التجارة والتوزيع، حيث أن الوزارة اتخذت مجموعة من الإجراءات بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل دمج المخطط المديري للتكوين، عبر إعداد والمصادقة على وحدات التكوين.

فيما يخص الملاحظة المتعلقة بتفعيل مناطق الأنشطة التجارية، ولتفعيل هذا البرنامج تم إنجاز مشروعين نموذجيين في وجدة والدار البيضاء، كمرحلة تجريبية، حيث دعا المجلس الأعلى للحسابات إلى استغلال المخططات الجهوية لتنمية التجارة عبر التخطيط التجاري، إلا أن تفعيل سياسة التعمير التجاري يستلزم انخراط جميع الأطراف المعنية ولاسيما الفاعلين المحليين.

وأمام هذه الوضعية، عملت الوزارة على تغيير المقاربة من خلال محاولة إنجاز المخططات الجهوية لتطوير التجارة بشراكة مع الوكالات الحضرية من أجل ضمان إدماج أفضل لنتائج وتوصيات المخططات الجهوية لتطوير التجارة في مخططات تهيئة المدن، لكن نقص الموارد المالية لصندوق رواج لم يمكن من تنزيل هذه المقاربة الجديدة.

2. فيما يخص أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه: فتجدر الإشارة إلى أنه من أجل ضمان نجاح المشاريع الخاصة بتنظيم أسواق الجملة وتحسين التنسيق بين الوزارات المعنية، أسندت قيادة هذا الورش المشترك إلى وزارة الداخلية.

وقد مكنت الاجتماعات والمشاورات بين الوزارات الثلاث من توحيد الرؤية بخصوص الخطوط العريضة المتعلقة بأساليب إحداث وتدبير أسواق الجملة من "الجيل الجديد". وقد أدى هذا الاتفاق إلى:

- التوقيع على اتفاقية إطار في يناير 2021 من قبل الوزارات المكلفة بالفلاحة والداخلية والمالية والتجارة، من أجل خلق منصات من الجيل الجديد" لتسويق الفواكه والخضر والمنتجات الفلاحية والغذائية بالجملة، وذلك تنفيذا للاستراتيجية الجديدة " الجيل الأخضر 2020-2030"؛
- التحضير لإحداث أول مشروع نموذجي من الجيل الجديد على مستوى مدينة الرباط، يجمع بين عمالات الرباط - سلا والصخيرات-تمارة، وستشارك الوزارات الثلاث كأعضاء في مجلس إدارة شركة التنمية المحلية بهدف توحيد ومواءمة توجهاتهم بخصوص إدارة هذا المشروع؛
- تشكيل لجنة مختلطة مكونة من الوزارات الثلاث قصد إعداد مشروع قانون يتعلق بأسواق بيع الخضر والفواكه بالجملة، بهدف تحسين الإطار التنظيمي والقانوني الذي ينظم أسواق البيع بالجملة. وبالنسبة للملاحظات المتعلقة بضعف دور الوكلاء وتراجع أداء الجماعات والفاعلين داخل السوق وكذا التعثر البنيوي، يجدر التذكير بأن المخطط التوجيهي الأسواق الجملة للخضر والفواكه تناول مختلف الاختلالات التي تواجه تدبير أسواق الجملة كما قدم مجموعة من الاقتراحات لتحسين أداءها.

وقد عمدت وزارة الداخلية في إطار التوجيه إلى إبلاغ الجماعات بمحتوى المخطط نظرا لكون تدبير أسواق الجملة يدخل ضمن اختصاصات الجماعات.

3. المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس:

المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس.

أما فيما يخص المحور المتعلق بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس، فإن الوزارة أخذت بعين الاعتبار كل الملاحظات المدرجة في تقرير المجلس، بحيث عملت في هذا الصدد، على إعداد السياسة الوطنية للجودة، بتعاون مع أكثر من 60 شريكا من القطاعات الخاصة والعامة والجمعوية وسيتم توسيع المشاورات حول مشروع السياسة الوطنية للجودة لاعتمادها.

ومن أجل تفعيل دور الفاعلين الأساسيين في الميدان، تعمل الوزارة بانتظام على تجديد تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، وأعضاء اللجنة المغربية للاعتماد.

أما بالنسبة لوجوب إحداث هيئة مستقلة مكلفة بالاعتماد وتوضيح الوضع المؤسساتي للنظام المغربي للاعتماد، فيتم اتخاذ قرارات اعتماد هيئات تقييم المطابقة وفقا لرأي لجان الاعتماد المنبثقة عن اللجنة المغربية للاعتماد، وعلى أساس تقارير التقييم التي يعدها فريق التقييم المكون من مقيمي الجودة والخبراء الفنيين، مما يضمن استقلالية ونزاهة عملية الاعتماد.

كما أعدت الوزارة مشروع قانون لإنشاء معهد مستقل للاعتماد، مرفقا بدراسة جدوى تدعم مدى استمرارية وقابلية مشروع المعهد المغربي للاعتماد على تحقيق استقلاله المالي. الشيء الذي سيمكن المعهد للحصول على الاعتراف الدولي.

ولوجوب استيفاء متطلبات الاعتماد من طرف المصلحة المغربية

للاعتماد، فتجدر الإشارة إلى أن قسم الاعتماد يتوفر على نظام إدارة الجودة ودليل الجودة والإجراءات المتعلقة بجوانب المواصفة الدولية 17011 ISO/IEC (2006)، ويتم إجراء تحديث منتظم لنظام إدارة الجودة بهدف التحسين المستمر لهذا النظام.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مواكبة ودعم قسم الاعتماد، تم تعديل جميع الإجراءات لتتوافق مع المواصفة الدولية الجديدة ISO 17011-2018 NM، والتي تخص متطلبات أنشطة الاعتماد. ومن المقرر عقد اجتماع لجنة الحياد واجراء تدقيق داخلي وعقد اجتماع لمراجعة نظام تدبير الجودة، قبل متم السنة الحالية، بعد إتمام هذه المواكبة.

وبالنسبة لممارسة أنشطة الإشهاد على المطابقة، يبقى اعتمادها اختياريا في غياب نصوص قانونية تلزم الاعتماد المسبق من قبل القطاعات الوزارية المختصة.

ولتثمين اعتمادها على المستوى الدولي، يعتبر مثال المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية فريد من نوعه، ولدي هذا المكتب مختبرات معتمدة من قبل SEMAC للتحليل الكيميائي والزراعي، وكذلك في مجال عمليات التفتيش المتعلقة بمراقبة المنتجات ومخلفات الأدوية البيطرية.

وتعمل مصلحة الاعتماد المغربي على أن تتسم أنشطتها بالفعالية والمصداقية. وقد شهد عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة تطورا هاما، حيث ارتفع هذا العدد من 40 هيئة معتمدة سنة 2010 إلى أكثر من 152 هيئة حتى شهر ماي 2022.

وبالمقارنة مع أجهزة الاعتماد المستقلة الأخرى على سبيل المثال، لم يتجاوز سنة 2021 عدد الهيئات المعتمدة 115 في تونس و93 في الجزائر و113 في الأردن.

أما فيما يتعلق بتعزيز عمليات مراقبة السوق (مراقبة المطابقة)، فقد تم وضع نظام للمراقبة المحلية وفقا للأولويات التي تم تحديدها سنة 2017، خاصة ما يتعلق بمراقبة أجهزة الغاز (سخانات المياه وصفائح الطبخ).

كما تم اعتماد برنامجا وطنيا للمراقبة، يتمحور حول مقاربة قطاعية تهدف إلى تعزيز المراقبة المحلية من أجل معاينة سلامة المنتجات وكذلك الممارسات التجارية، مع مراعاة الخصوصيات المحلية لكل جهة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرف البرنامج الوطني للمراقبة عمليات مراقبة محددة ذات طابع وطني همت شواحن وبطاريات الهاتف النقال سنة 2019، والكمامات الواقية للاستخدام غير الطبي سنة 2020.

وقد أدت هذه المقاربة الجديدة، إلى جانب تعزيز عدد المراقبين العاملين في مجال مراقبة سلامة المنتجات والممارسات التجارية، وخاصة بعد إسناد عمليات المراقبة عند الاستيراد لهيئات دولية مختصة، إلى ارتفاع كبير في عدد عمليات المراقبة التي أجريت خلال سنتي 2019 و2020 للمؤسسات، بما في ذلك المصنعون وتجار الجملة والمتاجر الكبرى والمتوسطة وتجار التقسيط، إذ تم تسجيل، على التوالي، 14 ألف و 19،4 ألف عملية مراقبة.

ولتسريع إحداث لجنة التنسيق، فقد تم عقد اجتماع أول في يوليوز2019، تم التركيز فيه على النقاط التالية: حصيلة عمليات التنسيق خلال سنة 2018، آفاق التنسيق لسنة 2019-2020، وطريقة عمل اللجنة.

وقد كانت المخرجات الأساسية لهذا الاجتماع كالتالي:

- تنظيم مؤتمر وطني من أجل تمكين أعضاء لجنة التنسيق من إدارات وقطاعات حكومية وكذا متدخلين آخرين كقطاع الطاقة والمعادن والسكن والتجهيز والنقل من عرض آليات الرقابة لديها:
  - تحديد المواد غير المشمولة بالمراقبة على الصعيد الوطني، كسوائل السجائر الإلكترونية، استيراد منتوجات الصناعة التقليدية، ...، وذلك من أجل تقديم مقتضيات من شأنها سد هذا الفراغ؛
  - تحديد الترابط خلال تطبيق المقتضيات القانونية العامة والخاصة والمطبقة على المنتوجات والخدمات، كالصابون ومواد التنظيف ومواد التشحيم...، وذلك من أجل تقديم آليات مراقبة أكثر فعالية تشمل جميع المواد دون ازدواجية العمل.
- تزويد اللجنة بنظام داخلي.

ويتم تنفيذ البرنامج الوطني للمراقبة بالتنسيق مع أعضاء اللجنة، خاصة وزارة الداخلية وإدارة الجمارك.

أما بالنسبة لإحداث بعض لجان التقييس المبرمجة بالمعهد المغربي للتقييس، حقق المعهد المغربي للتقييس أغلب التوقعات المسطرة في مخطط تنميته للفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و 2018 فيما يخص اعتماد المواصفات المغربية بمعدل 1000 مواصفة قياسية سنويا ولا زال مستمرا على نفس الوتيرة.

وتتم دراسة هته المواصفات في إطار لجان تقنية مفتوحة في وجه كل الفرقاء من القطاعين العام والخاص ومن جمعيات المستهلكين. ويتم تضمين عدد لجان التقييس في خطة العمل السنوية كمؤشر للتقييم، علما بأن هذه الأخيرة يتم إنشاؤها بناء على طلب الفاعلين الاقتصاديين، أو كلما دعت الضرورة لذلك.

وفيما يتعلق بالتواصل فإن المعهد المغربي للتقييس ينظم منتديات وندوات والمشاركة في تنشيط ملتقيات مهنية ومعارض وإصدار بيانات صحفية تتعلق بالمستجدات في مجال اختصاصه.

فعلى سبيل المثال ينظم المعهد كل سنة خمسة منتديات وطنية يجمع كل واحد منها أكثر من 120 مشارك من القطاعين الخاص والعام، بالإضافة

إلى ندوات قطاعية تتطرق لمواضيع ذات أهمية بالنسبة للمقاولات المغربية.

ومن جهة أخرى ونظرا لاستفادة المعهد من مشروع للتعاون مع الاتحاد الأوربي فقد تم إدراج تطوير الاستراتيجية التواصل ضمن هذا المشروع الذي هو حاليا في طور التنفيذ وذلك للاستفادة من الخبرة الأوروبية في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، قام المعهد في إطار الهيكلة الجديدة التي اعتمدها سنة 2021 بإحداث قسم خاص بالتواصل أسندت إليه مهام تنفيذ برنامج للتواصل حول أنشطة وبرامج المعهد. أما فيما يخص الحاجيات المتعلقة بالمواصفات فبالإضافة إلى الاستشارات التي يقوم بها المعهد المغربي للتقييس لدى الفاعلين الاقتصاديين عند إعداد البرنامج السنوي للتقييس، يتم استغلال مصادر معلومات أخرى لتحديد الاحتياجات الحقيقية والمحتملة من المواصفات، كالمنتديات والملتقيات المهنية والصحافة المتخصصة والاجتماعات مع المنظمات المهنية.

بالإضافة إلى ذلك، تخصص لجان التقييس في غالب الأحيان اجتماعا سنويا لتحديد الاحتياجات والأولويات القطاعية من مواصفات قياسية بشكل تشاركي.

ونظرا لضعف تجاوب المهنيين في بعض القطاعات مع هذه الاستشارات يقوم المعهد بعمليات تحسيسية وزيارات ميدانية للتعريف بأهمية المواصفات ودورها في تقوية تنافسية المنتوج الوطني وحماية المستهلك.

وبخصوص عدم تفعيل لجان التقييس، لقد كان الدافع الأساسي من وراء إحداث بعض لجان التقييس بطلب من القطاعات الوزارية المعنية هو إعداد مواصفات محددة أو سد الفراغ الناتج عن غياب مقتضيات تنظيمية في مجالات معينة.

وبمجرد استنفاذ المهام التي أحدثت من أجلها أو تقنين المجالات المعنية تصبح هذه اللجان غير ذي جدوى وغير نشيطة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن لجان التقييس هي إطار للعمل يكون الهدف من وراء إحداثها هو اعتماد المواصفات لتلبية الاحتياجات المعبر عنها في مختلف المجالات. وتجاوبا مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات وبعد التشاور مع القطاعات الوزارية المعنية، قام المعهد بحل بعض لجان التقييس، وسيتخذ نفس الإجراء كلما تبين له أن لا فائدة في بقاء إحدى اللجان.

وبخصوص مباشرة مسطرة الاعتراف الدولي بشهادة المطابقة التي يمنحها المعهد، ستعمل الوزارة على التسريع في اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية لتحقيق الاعتراف الدولي بأنشطة الاعتماد الوطنية مما سيوفر فرصا أكبر للمعهد المغربي للتقييس لتطوير أنشطة الشهادة بالمطابقة الوطنية وضمان الاعتراف بها على الصعيد الدولي.

أما بالنسبة لشهادات المطابقة الأخرى المتعلقة بالمنتجات وبقطاع الحلال على وجه الخصوص في تحظى باعتراف دولي واسع وسمعة طيبة لدى مختلف الشركاء التجاريين للمغرب.

وجوابا على ملاءمة أسعار الخدمات المقدمة مع المؤسسات الصغيرة تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن النموذج المعتمد من طرف المعهد التدبير منح شهادات المطابقة يعتمد على عدد مهم من المدققين المستقلين والذين يتقاضون أتعابهم من المعهد بحسب الأسعار المعمول بها في مجال التدقيق، وعليه فإن أي جهد إضافي قد يبذله المعهد للتخفيض من تكلفة منح شهادات المطابقة سيكون على حساب توازنه المالي.

ولتشجيع المؤسسات الصغرى على الحصول على شهادة المطابقة والتكوين في مجال التقييس، قد يكون من المفيد التفكير في رصد بنود في ميزانية المعهد لتحمل تكاليف حصول المؤسسات الصغرى على شهادة المطابقة، علما بأن الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة تتيح فرصا مهمة لتحقيق نفس الأهداف.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد تضمن تقرير المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات، وستعمل الوزارة جاهدة على الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والتوجيهات الواردة في التقرير عند وضع خطط التنمية المستقبلية للقطاع. وفي هذا السياق، ومن أجل تطوير استراتيجية جديدة تهتم بالقطاع التجاري، نظمت وزارة الصناعة والتجارة سنة 2019، بتعاون مع غرف التجارة والصناعة والخدمات والسلطات المحلية، 12 منتدى جهوي للتجارة، مكن من استقبال توصيات ومقترحات الجمعيات والنقابات المهنية النشيطة على مستوى مجالها الترابي وكذا مناقشة القضايا الرئيسية في إطار تشاوري موحد مع جميع الفاعلين كما نظمت هذه الوزارة، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، حفظه الله، يومي 24 و25 أبريل 2019 بمراكش، المنتدى المغربي للتجارة، تحت شعار "مشاورة وطنية من أجل تنمية تجارة منسجمة وشاملة".

وتفعيلا لهاته التوصيات عملت هذه الوزارة على وضع مخطط تسريع التجارة 2020-2025 للنهوض بقطاع التجارة والتوزيع بتشاور مع القطاعات المعنية كوزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالفلاحة والجمعيات والنقابات المهنية والمساحات الكبرى والمتوسطة والعاملين في التجارة الإلكترونية وجمعيات حماية المستهلك، إلخ ...

وقد تمحور هذا المخطط حول أربع ركائز رئيسية:

- تقوية النسيج التجاري التقليدي كرافعة للجاذبية على مستوى الترابي؛
- عصرنة مندمجة عبر اعتماد قاطرات وطنية مسؤولة؛
- تعزيز أفضل الممارسات التجارية، خصوصا عبر الرقمنة؛

- تحفيز المنتوج المحلي كرافعة للتنافسية وولوج الأسواق العالمية.

هذا، ونظرا لما فرضته جائحة "كوفيد-19" من إكراهات وتحديات جديدة، قامت الوزارة بمراجعة الاستراتيجية المذكورة وفق الأولويات الراهنة، ووضعت مخططا لإنعاش قطاع التجارة للفترة 21-23 يرتكز على المحاور التالية:

- تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة التجار؛
- مواكبة رقمنة القطاع التجاري؛
- إطلاق العديد من الإجراءات الأفقية تهم التكوين، والتمويل ووضع إطار تنظيمي، وتشجيع الإنتاج المحلي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.